مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 1 آب 2023

عين على العدو الثلاثاء 1-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 10 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية.
- **إنقاذ بلا حدود :**تعرض حافلة للمستوطنين على طريق غوش عتصيون-الخليل بالقرب من العروب للرشق بالحجارة وهناك أضرار
- **إنقاذ بلا حدود :**رشق حافلة ومركبات للمستوطنين بالحجارة على الطريق 55 بين النبي إلياس وعزون.
- **إنقاذ بلا حدود :**رشق حجارة باتجاه مركبات للمستوطنين على شارع 465 قرب دير أبو مشعل
- **إذاعة جيش العدو :**القتيل 137 من فلسطيني الداخل: مقتل شاب في الثامنة عشرة من عمره بالرصاص داخل سيارته في كفر قرع**الشأن الإقليمي والدولي:**
- **"يسر ائيل ديفنس :"**رغم امتداد الأحداث على الحدود الشمالية بشكل أسبوعي من جهة حزب الله والتي بدت مشجعة له بسبب الوضع الداخلي بإسرائيل، ويشاهد تلك الأحداث نتنياهو، اختارت إسرائيل الهروب من المشهد.
- **"موقع والا :"**رئيس جهاز الموساد دافيد برنياع زار واشنطن بشكل سري لمناقشة مبادرة بايدن حول السعودية.

- **"موقع والا :"**نشر أول: مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أثار في اجتماعه مع رئيس الموساد ديفيد برنياع موضوع الإصلاح القضائي لحكومة نتنياهو، وفقًا لما ذكرته وزارة الخارجية الأمريكية، فإن مناقشة عامة جرت بينهما حول هذا الموضوع.
- **"قناة كان :"**من المتوقع عقد اجتماع منتدى النقب في المغرب بعد الأعياد اليهودية.
- **"باراك رافيد :"**أعتقد أن الأحداث الداخلية في "إسرائيل" خلال الأشهر الأخيرة، تقلل من فرص إبرام اتفاق مع السعودية في المستقبل القريب.

الشأن الداخلي:

- **قناة كان :**أيضا الليلة في مقابلة مع NBC نتنياهو رفض القول ما إذا كان سيحترم قرار المحكمة العليا، إذا ألغت قانون المعقولية – "آمل ألا يبطلوا القانون"
- **هأرتس :**حذر وزير الجيش "يوآف غالانت" أعضاء لجنة الخارجية والأمن من احتمال تعرض الجيش للضرر بعد تصريحات العديد من ضباط الاحتياط حول رفض الخدمة بسبب التعديلات القضائية
- **هأرتس :**تلقى جنود الاحتياط الذين لم يحضروا للخدمة احتجاجًا على التعديلات القضائية إخطارات تمنعهم من الخدمة، على الرغم من أن التدريب المقرر لهم قد جرى كما هو مخطط
- **يديعوت أحرونوت :**أعلنت المحكمة العليا أن جلسة الاستماع في الالتماس المقدم ضد قانون إلغاء حجة المعقولية، والذي تم الموافقة عليه بالقراءة الثانية والثالثة في الكنيست قبل أسبوع، ستُعقد في 12 سبتمبر بمشاركة كاملة من 15 قاضيا من المحكمة العليا، وسيرأس الجلسة رئيسة المحكمة "إستر حايوت"، وهذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي سيشارك 15 قاضياً في الجلسة.
- **موقع القناة 7 :**رئيس الأركان "هرتسي هاليفي" يجتمع بقادة الجيش بعد رفض الخدمة ويدعو جنود الاحتياط إلى العودة عن قرار رفضهم الخدمة التطوعية بالجيش.
- **معاريف :**القرار الدراماتيكي الذي صدر اليوم والذي بموجبه سيستمع 15 قاضيًا في المحكمة العليا، لأول مرة في جلسة بهذا الحجم من عدد القضاة، إلى الالتماسات المرفوعة ضد قانون إلغاء حجة عدم المعقولية، يثير مرة أخرى احتمال انزلاق إسرائيل لأزمة دستورية غير مسبوقة، هذا في حال قررت المحكمة العليا لأول مرة على الإطلاق إبطال القانون الأساسي – ويوضح المحامي "طاهون إشكنازي" أن "الأزمة الدستورية هي حالة يوجد فيها تضارب بين السلطات الحاكمة في نظام ديمقراطي، حيث تدعي كل سلطة أن تفسيرها للقانون هو التفسير الصحيح"
- **"يديعوت أحرونوت :"**مسؤولون رفيعو المستوى في الجيش: أعداؤنا ينتظرون الفرصة المناسبة لشن هجوم علينا من اتجاهات مختلفة، ويتخذون جرأة غير معتادة ضد "إسرائيل" بسبب ضعفها وتآكل ردعها
- **"موقع والا :"**الجاسوس "جوناثان بولارد" (الذي أطلق سراحه في ديسمبر 2020 ووصل إلى تل أبيب بعد 35 عامًا من اعتقاله في الولايات المتحدة) سيحصل على ترخيص لحمل أسلحة في الأيام المقبلة، رغم رفض المحكمة طلبه، هذا

بعدما تدخل وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" لإعادة النظر في الطلب حيث قررت الشرطة إعطاء "بولارد" رخصة لحيازة أسلحة نارية.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **وزير جيش العدو "يوآف غالانت":** "حزب الله يرى أن لديه مساحة أكبر للمناورة أمامنا دون الوصول لعتبة التصعيد."
- **رئيس قسم البحوث في شعبة الاستخبارات العسكرية العميد "عميت ساعر":** "أعداؤنا يتابعون الأزمة الداخلية عن كثب، ويرون أنها بداية تفكك إسرائيل"
- **"يائير لابيد":** "لا يمكن أن أشارك في حكومة وحدة يكون فيها "نتنياهو" – مع هذا الشخص مستحيل
- **اللواء احتياط "يعقوب عميدرور":** "رفض الخدمة العسكرية لدى قوات الاحتياط تسبب في أضرار جسيمة لإسرائيل، ويجب إيقافه فوراً، تجاوز بعض الجنود ورؤساء وقادة الجيش الخطوط الحمراء."
- **"بنيامين نتنياهو":** "طوال 16 عاماً من ولايتي تجنبت التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، هناك صراع كبير في الولايات المتحدة حول قضية قانون الإصلاح القضائي ولا أعلق عليه، ولكن الجميع يتفاعل مع الأمر."

* * *

مقالات

i24NEWS : شركة إسرائيلية مختصة بمجال الطاقة الشمسية تقيم مشروعا لها في السعودية

تتعاون شركة الطاقة الشمسية "SolarEdge" الإسرائيلية والشركة السعودية Ajlan & Bros Holding (ABH) بصورة علنية في إطار تعاون مشترك يهدف لتوفير الطاقة المتجددة والذكية للسعوديين، مما سيساعدها على تقليل اعتمادها على النفط بحلول نهاية هذا العقد، ويعتبر هذا التعاون نادرا لكونه بين شركتين من بلدين لا تربطهما علاقات ديبلوماسية .

وأعلنت الشركة الإسرائيلية أنها ستقيم شركة محلية على الأراضي السعودية، حيث ستقام في العاصمة الرياض، وستزود المؤسسات والشركات في الدولة أنظمة إنتاج وتخزين وإدارة الطاقة الشمسية ، فضلاً عن خدمات التخطيط للمواقع الشمسية والاستشارات بشأن نقل الكهرباء .

اقامة الشركة يأتي في إطار مشروع مشترك مع الشركة السعودية القابضة Ajlan & Bros وهي إحدى أكبر الشركات في السعودية والشرق الأوسط والتي تسيطر على قطاعات عديدة- من الطاقة، الصحة والسياحة حتى الصناعة، الملابس ، التكنلوجيا والعقارات . وتوفر شركة Solar-Edge في إطار المشروع محولات الطاقة والمكونات الإلكترونية الأخرى التي تساعد على زيادة إنتاج الكهرباء من الألواح الشمسية ، وتعتبر الشركة الإسرائيلية واحدة من الشركات الرائدة والأكبر في العالم في هذا المجال. بلغت عائداتها في عام 2022 نحو 3.1 مليار دولار بزيادة 58٪ مقارنة بعام 2021 ، ويتم تداولها في ناسداك بقيمة سوقية حالية 13.5 مليار دولار.مقرها الرئيسي في مدينة هرتسليا وسط إسرائيل .

وعقب تسافي لندو المدير العام للشركة الإسرائيلية إنه :"يشرفنا الحفاظ على التعاون، ودعم مسيرة المملكة العربية السعودية نحو 'رؤيا 2030' . الشركة ملتزمة بتحريك الانتقال الى الطاقة النظيفة على مستوى عالمي.وسيوفر ذلك للمصانع المحلية في السعودية الدعم المطلوب، للانتقال بسرعة من الوقود الأحفوري إلى الطاقة الشمسية النظيفة ."

* * *

i24NEWS : رئيس زامبيا لـ i24NEWS : "نريد علاقات من شأنها أن تقدم قيمة لإسرائيل وزامبيا"

قال الرئيس الزامبي هاكيندي هيشيليما، أمس الاثنين خلال زيارته للقدس لـ i24NEWS إن بلاده تسعى إلى توثيق العلاقات مع إسرائيل "من أجل تحقيق المنافع المتبادلة" وتابع"إن زامبيا تريد العمل مع اسرائيل لإقامة علاقات تحقق قيمة لاسرائيل والشعب الاسرائيلي وزامبيا والشعب الزامبي في كثير من المجالات ."

وفي حديثه أكد ماكيندي على أن "خبرة إسرائيل في مجال الري التي يمكن أن تكون مفيدة للغاية للدولة الواقعة في جنوب إفريقيا"واضاف "التعاون الاقتصادي مع إسرائيل مهم بشكل خاص لزامبيا وسط الديون الضخمة التي تدين بها الدولة للصين. قبل شهر واحد فقط ، دخلت زامبيا في صفقة لإعادة هيكلة الديون مع العديد من البلدان، بما في ذلك إسرائيل"

وفي السياق وفي وقت سابق من أميس الإثنين التقى وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين مع نظيره الزامبي ستانلي كاكوبو في القدس، وبحث الجانبان العلاقات الثنائية وترسيخ مكانة إسرائيل كمراقب لدى الاتحاد الأفريقي وعلى الساحة الإقليمية. كما اتفقا خلال الاجتماع على تعزيز تعاونهم في مجالات الطب والاتصال والزراعة والثقافة من خلال توقيع اتفاقية إطارية بين البلدين. ومن المتوقع أن سيستضيف الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغالرئيس الزامبي هاكيندي هيشيليما، اليوم الثلاثاء، حيث سيعقدان اجتماعًا دبلوماسيًا،بما في ذلك سيحضر هيشيليما مأدبة عشاء رسمية في مقر الرئيس.

* * *

i24NEWS : وزير الخارجية الإسرائيلية :"اتفاق تطبيع مع السعودية حاليا الأقرب من أي وقت مضى"

تطرق وزير الخارجية الإسرائيلية ايلي كوهين مساء اليوم في مقابلة الى التقدم في الاتصالات بين الولايات المتحدة والسعودية لإبرام صفقة أمنية تشمل تطبيعا للعلاقات مع إسرائيل . وقال كوهين خلال المقابلة مع N12 إن "إسرائيل حاليا الأقرب من أي وقت مضى من اتفاق سلام مع المملكة العربية السعودية". وأضاف "النافذة الزمنية أمامنا هي حتى شهر آذار/مارس من العام القادم، حيث ستنجر الولايات المتحدة حينها الى معركة إنتخابية", وتابع كوهين قائلا إنه "توجد مصلحة أمريكية واضحة" لإبرام الاتفاق. وقال إن "التقارب بالعلاقات بين ايران والسعودية هو استعراض ."

وخلال التطرق الى امكانية استجابة إسرائيل الى الطلبات التي وضعتها السعودية والتي تشمل الموافقة على انتاج طاقة نووية سلمية، تجميد البناء في المستوطنات والتقدم بالمفاوضات مع الفلسطينيين، الوزير تهرب ولم يجب وقال "ليس من الصواب الدخول حاليا الى مفاوضات". واضاف "القضية الفلسطينية ليست عائقا للسلام، والذي أثبتناه في اتفاقيات إبراهيم ."
وكشف مقال الخميس الماضي للصحفي توماس فريدمان في "نيويورك تايمز" أن الرئيس الأمريكي جو بايدن يدرس دفع اتفاق

أمني مع ولي العهد السعودي، يشمل تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، وذكر فريدمان إنه في حال قام بايدن بدفع اتفاق من هذا القبيل، سيكون مشروطا "بتنازلات إسرائيلية للفلسطينيين والتي تبقي امكانية حل الدولتين على الطاولة."

* * *

i24NEWS : إسرائيل: الكنيست يقر قانون الأغلال الإلكترونية الهادف إلى مكافحة قتل النساء المعنفات

صادقت الكنيست بكامل هيئتها أمس الأحد، على قانون الأغلال الالكترونية في القراءة الثانية والثالثة. سيسمح القانون للنساء اللائي أصدرن أوامر تقييدية ضد رجال عنيفين بطلب المراقبة من خلال تقييد إلكتروني. تم اعتبار القانون ضمن خانة "أمر الساعة" (قانون مؤقت) لمدة ثلاث سنوات لدراسة تأثيره ومساهمته في الحد من العنف الأسري. وسيجري العمل في إطار حصة محددة من الأغلال لا تزيد عن 300 قيد فقط مرحليا، على الرغم من وجود ألف امرأة في مراكز إيواء النساء المعنفات .

انتظر القانون نحو عشر سنوات حتى تم إقراره ففي مطلع مايو / أيار 2022 طالبت رئيسة لجنة الأمن الداخلي آنذاك، عضو الكنيست ميراف بن آري من حزب يش عتيد، الحكومة بتقديم مذكرة بقانون متفق عليه، وتم تقديمه فى حزيران/يونيو. لكن تعثر تشريعه وبقي عالقا في القراءة الأولى على ضوء حل الكنيست إثر سقوط الحكومة. أما الحكومة الحالية فقد تمهلت عدة أشهر لإعادة الاقتراح إلى الكنيست. وإثر المصادقة على القانون بصيغته الحالية قال وزير الأمن القومي، عضو الكنيست إيتمار بن غفير: "هذا اقتراح مهم ومتوازن". وقال رئيس لجنة الأمن القومي، عضو الكنيست تسفيكا فوغل من عوتسما يهوديت: "بعد سنوات عديدة من محاولات التشريع، ها قد وضعنا الأصفاد في النهاية على أولئك الذين يؤذون بالفعل، أو من الواضح أنهم ينوون الأذى، من أجل تمكين حياة طبيعية لأفراد أسرته."

* * *

i24NEWS : رئيس الموساد زار سرا البيت الأبيض لإجراء محادثات بشأن الاتفاق مع السعودية

كشف موقع أكسيوس الإثنين أن مدير وكالة المخابرات الخارجية الإسرائيلية في الموساد، دافيد بارنياع، زار واشنطن لإجراء محادثات سرية مع كبار مسؤولي البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية . عقد الاجتماع السري قبل أسابيع قليلة ويأتي وسط جهود متزايدة من قبل الرئيس الأمريكي جو بايدن للتوصل إلى اتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل، وهو أمر يتخذ أهمية مضاعفة عشية الانتخابات الرئاسية، بحسب أكسيوس. وقالت مصادر لأكسيوس إن بارنياع التقى مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، وبريت ماكغورك، المبعوث الرئاسي للشرق الأوسط، وآموس هوكشتين، كبير مستشاري بايدن للطاقة والبنية التحتية. قام الثلاثي المنتدب من قبل البيت الأمريكي مؤخرًا برحلة إلى المملكة العربية السعودية، وتحدثوا عن "تفاؤل حذر" تجاه هذه العملية. وقال مصدر لAxios ، إن مدير الموساد التقى بنظيره في وكالة المخابرات المركزية، بيل بيرنز، لمناقشة إيران والمبادرة السعودية، قائلاً إن رئيس المخابرات الأمريكية تطرق كذلك إلى عملية الإصلاح القضائي في إسرائيل.

في غضون ذلك، خاض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو معارك إعلامية لشرح عملية الإصلاح القضائي، والرد على الانتقادات الدولية كان آخرها في قناة فوكس نيوز، وتداولت وسائل الإعلام الإسرائيلية، يوم الاثنين، العديد من التكهنات

حول ما يناقشه الأمريكيون في السعودية، لا سيما تفاصيل الصفقة. قال مسؤول إسرائيلي كبير لصحيفة "يسرائيل هيوم" اليومية إن إحراز تقدم مع الفلسطينيين هو "شرط يطالب به السعوديون، لكن القضية ليست أولوية قصوى بالنسبة لهم."

الحكومة الإسرائيلية، وفق النشر في اكسيوس، تريد تقديم مساهمتها بشأن الاتفاقيات الثنائية المحتملة بين الولايات المتحدة والسعودية التي يناقشها البلدان والتي من المحتمل أن تؤثر على أمن إسرائيل، بما في ذلك الدعم الأمريكي المحتمل لبرنامج نووي مدني سعودي بتخصيب اليورانيوم ومبيعات أسلحة أمريكية محتملة للرياض.

* * *

i24NEWS : إسرائيل تعتزم بناء جدار أمني على الحدود الأردنية "وسط تهديد إيراني متزايد"

أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، الإثنين، أن إسرائيل ستقيم جدارا أمنيا على الحدود مع الأردن، لمنع تهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية، مشيرا إلى أن "إيران كثفت جهودها لنقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية الفلسطينية"جاء ذلك حديثه في المناقشة المغلقة للجنة الشؤون الخارجية والأمن . وقال يوآف غالانت: "نحن ندرك زيادة تورط إيران في محاولات نقل أسلحة وجمع معلومات استخبارية في الضفة الغربية"، وأضاف أن "إيران والتنظيمات الإرهابية تعتبر الضفة الغربية نقطة ضعف وتوجه الكثير من الموارد هناك بهدف توجيه الهجمات"، كما تم إحباط محاولة تهريب أسلحة الأسبوع المنصرم على الحدود الأردنية، ومعظم تفاصيلها محظورة. من النشر . ونوقشت فكرة بناء جدار أمني على الحدود الإسرائيلية الأردنية، على غرار تلك التي أقيمت على الحدود مع مصر وقطاع غزة، منذ بضع سنوات. ومع ذلك، ونظرًا لقضايا التمويل والأولويات الأخرى، لم يتم تنفيذ المشروع.

* * *

i24NEWS: بسبب الثورة القضائية: أطباء إسرائيليون يدرسون عروضا مغرية للانتقال الى الامارات

مجموعة الأطباء التي تدرس مغادرة إسرائيل بسبب "الثورة القضائية" تتزايد وتتعاظم، وعلى ضوء ذلك، بدأ مسؤولون رسميون من دولة الإمارات العربية التوجه لأول مرة إلى الأطباء الإسرائيليين وتقديم عروض مغرية جدا لهم . وبحسب النشر في N12 فإن المجموعة المذكورة تشمل عدة آلاف من الأطباء في مجموعة واتس أب، بدأوا مؤخرا الحصول على عروض انتقال رسمية من دول الخليج بشروط مغرية جدا، الحديث يدور عن مستشفيات ومنظمات طبية من دول الخليج مثل البحرين، الإمارات ودول أخرى في المنطقة .

هذه الجهات التي تقدم للأطباء هذه العروض تدرك الفرصة والاهتمام الكبير للأطباء الإسرائيليين الذين يرغبون في الانتقال، ويعرضون عليهم مزايا واسعة تشمل: راتب ثلاثة أضعاف عن راتبهم، إطار تعليمي لأبناء الأطباء على حسابهم، تأشيرة ذهبية والتي هي عمليا تشبه المواطنة وامكانية للعمل في مستشفى بدون اختصاص معين أو طلبات إضافية .

لهذه العروض المغرية يوجد اهتمام كبير، حيث يوجد يوميا توجهات من جانب أطباء إسرائيليين يرغبون بالانتقال الى هذه الدول، اضافة لذلك يوجد مجموعات أخرى لاطباء يجتمعون للانتقال الى الولايات المتحدة، البرتغال، نيوزيلاندا وكندا،

ولفت التقرير الى أنه في حال حدوث هذه الانتقالات فإن الأمر سيؤدي الى انهيار الجهاز الطبي في إسرائيل، مشيرا الى وجود نقص كبير في عدد الأطباء في أقسام المستشفيات المختلفة.

* * *

i24NEWS: وثائق رفعت عنها السرية تكشف نقلا عن غولدا مئير أنها فكرت في "إقامة دولة فلسطينية"

كشفت وثائق رفعت عنها السرية نشرتها صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أمس الإثنين، أن رئيسة الوزراء الإسرائيلية الأسبق غولدا مئير،بحثت إقامة دولة فلسطينية. في أكتوبر/تشرين الأول من عام 1970، وأثارت غولدا مئير هذا الاحتمال مع العديد من الوزراء في ذلك الوقت، بمن فيهم وزير الأمن الإسرائيلي موشيه ديان ووزير التعليم إيغال ألون. وبالتالي، شكل هذا تراجعا عن تصريحاتها في العام السابق، عندما أعلنت أن "الفلسطينيين غير موجودين". وقالت خلال اجتماعها مع وزرائها، بحسب الوثائق، "سيكون من الضروري إتاحة الفرصة لعرب الضفة الغربية لتحقيق تقرير المصير في مرحلة لاحقة، متى يناسبنا ذلك". بعبارة أخرى، "ستكون هناك دولة أخرى إلى جانب إسرائيل ."

وعلى الرغم من الإشارة إلى إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل، إلا أنها رفضت مع ذلك فكرة أن تكون القدس عاصمتها. وفي السياق ذهب إيغال ألون إلى حد مقارنة إعلان إسرائيلي نهائي لحق الفلسطينيين في دولة بـ"وعد بلفور" عام 1917 ، الذي سمح فيه البريطانيون بإنشاء دولة يهودية. وفي السياق اختلف وزير التعليم الأسبق إيغال ألون، الذي لم ينكر وجود الشعب الفلسطيني، مع غولدا مئير حول احتمال قيام دولة عربية إضافية على حدود إسرائيل، وفقًا للوثائق التي كشفت عنها صحيفة "هآرتس" ، لم يكن يؤيد إنشاء دولة فلسطينية، بل كان يؤيد معاهدة سلام أكثر عمومية تسمح بمناقشة مختلف الخيارات الممكنة لاحقًا"

* * *

تايمز أوف إسرائيل: هيئة شاملة من قضاة المحكمة العليا ستنظر في الالتماسات ضد قانون المعقولية

بقلم جيريمي شارون

ستعقد محكمة العدل العليا للمرة الأولى لجنة من 15 قاضيا للنظر في الالتماسات ضد القانون المثير للجدل الذي صدر الأسبوع الماضي للحد من إشراف المحكمة على قرارات الحكومة. أصدرت رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت بيانًا يوم الإثنين أعلنت فيه قرارها جلوس جميع قضاة المحكمة في جلسة الاستماع الحاسمة والحساسة ضد قانون "المعقولية"، والذي أدى، إلى جانب بقية أجندة الإصلاح القضائي لأعضاء تحالف نتنياهو، إلى حركة احتجاجية غير مسبوقة ضد الحكومة. وسيتم الاستماع إلى الالتماسات الثمانية التي قبلتها المحكمة ضد القانون في 12 سبتمبر. والقانون، وهو تعديل لقانون الأساس: القضاء، يحظر على المحكمة مراجعة قرارات الحكومة والوزراء بناء على معيار المعقولية القضائية.

ويقول معارضو القانون إن معيار المعقولية بمثابة ضمانة حاسمة ضد الإجراءات الحكومية التعسفية أو المتقلبة، أو القرارات المتخذة لأسباب غير مناسبة، لا سيما فيما يتعلق بفصل كبار مسؤولي إنفاذ القانون. لكن يدعي التحالف بأن المحكمة العليا أساءت استخدام المعيار، وأنه أعطى المحكمة مجالاً واسعاً للغاية للتدخل في سياسة الحكومة.

وفي رد تحذيري على إعلان يوم الإثنين، قال حزب الليكود الحاكم في بيان إن الحكومات الإسرائيلية "كانت حريصة دائمًا على احترام القانون وحكم المحكمة، والمحكمة كانت حريصة دائمًا على احترام قوانين الأساس." يشكل هذان المبدآن أساس سيادة القانون في إسرائيل والتوازن بين فروع السلطة في أي نظام ديمقراطي. أي انحراف عن أحد هذه المبادئ سيضر بشكل خطير بالديمقراطية الإسرائيلية، قال الحزب، داعيا إلى "الهدوء والحوار والمسؤولية."

وانتقد زعيم المعارضة يائير لبيد بيان حزب الليكود، واصفا إياه بـ"رسالة تهديد" وطالب الحزب بالتصرف "باحترام والمسؤولية التي وضعت بين يديكم." تريدون أن تبقى المحكمة بعيدة عن قوانين الأساس؟ إذا شرّعوا كما ينبغي. قوموا بعملكم"، قال لبيد. كما انتقدت رئيسة حزب العمل المعارض ميراف ميخائيلي الليكود. وقالت ميخائيلي في بيان "مثل مجموعة من المجرمين، يصدر الليكود بيانا مجهول المصدر ويحاول تهديد القضاة وترهيبهم قبل جلسة الاستماع بشأن الالتماسات."

وندد قادة الاحتجاج في تل أبيب بتصريحات الليكود ووصفوها بأنها "تهديد عصابات المافيا" من قبل رئيس وزراء يواجه اتهامات بالفساد وتحالفه يحاول "سرقة" المحكمة. وقالوا إن "قضاة المحكمة العليا يعرفون أن ملايين الإسرائيليين سيقفون في حراسة حتى يتمكنوا من أداء واجبهم كأوصياء على الديمقراطية"، مضيفين أن الاحتجاج القادم يوم الأربعاء "سيرسل رسالة واضحة – سنحمي النظام العدالة المستقل." وفي الأسبوع الماضي، رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو القول ما إذا كانت حكومته ستلتزم بحكم المحكمة المحتمل بإلغاء قانون "المعقولية"، قائلاً فقط إن إسرائيل ستكون في "أرض مجهولة."

وعلى الرغم من أن هذه ستكون المرة الأولى التي يستمع فيها 15 قاضياً من قضاة المحكمة العليا إلى قضية واحدة، إلا أنها ليست المرة الأولى التي تجتمع فيها هيئة قضاة المحكمة الكاملة – عندما كان هناك عدد أقل من القضاة في المحكمة.

في عام 1970، اجتمعت هيئة كاملة مؤلفة من تسعة قضاة للنظر في قضية شاليط، والتي تناولت قضية حساسة للغاية تتعلق بمن هو اليهودي وفقًا لمؤسسات الدولة. واستمعت المحكمة العليا سابقًا إلى التماسات متعلقة بقوانين الأساس، أو التعديلات على قوانين الأساس، وعلى الأخص ضد "قانون الأساس: إسرائيل كالدولة القومية للشعب اليهودي" في عام 2020، والذي تم انتقاده بسبب ما قال المعارضون إنه الضرر الذي تسبب فيه للمساواة في إسرائيل، مما يقوض الطابع الديمقراطي لإسرائيل. وفي القرار المتعلق بهذه القضية، التي استمع إليها 11 قاضياً، كتبت حايوت في رأي الأغلبية أن إلغاء قانون الأساس سيكون إشكاليًا للغاية بسبب الوضع شبه الدستوري لهذه القوانين، وأن المحكمة العليا لن تفعل ذلك إلا إذا كان القانون ينتهك طابع إسرائيل اليهودي أو الديموقراطي، على النحو المنصوص عليه في إعلان الاستقلال.

وقضت المحكمة بأنه يمكن تفسير هذا القانون على أنه يتماشى مع قيم المساواة والديمقراطية، وبالتالي رفضت إسقاطه، ولكن يُنظر إلى حكم المحكمة على أنه طور مبدأ "التعديل الدستوري غير الدستوري"، والذي يمكن في المستقبل استخدامه

لإلغاء قانون أساس. وتزعم الالتماسات ضد قانون المعقولية أيضًا أنه يمثل إساءة استخدام للسلطة التأسيسية، مما يعني أن الكنيست أساء استخدام سلطته للمصادقة عليه.

في عام 2021، اقتربت المحكمة العليا من إلغاء تعديل على قانون الأساس: الكنيست، والذي تم إقراره في عام 2020 لتمديد الموعد النهائي للموافقة على ميزانية الدولة (لتمكين تحالف نتنياهو – غانتس المضطرب في ذلك الوقت للتغلب على خلافاته السياسية). وحكمت المحكمة العليا حينها بأن التعديل كان إساءة استخدام لسلطة الكنيست بصفتها جمعية تأسيسية عندما تصادق على قانون أساس، وأصدرت "تحذيرًا بالإلغاء" وذكرت أن أي تعديلات من هذا القبيل على المواعيد النهائية للميزانية في المستقبل يتم المصادقة عليها لأغراض سياسية ضيقة وقصيرة المدى ستكون غير دستورية. ومع ذلك، لم تُلغِ التعديل نفسه، لأن جميع أموال الميزانية الناتجة عن تمديد عام 2020 كان قد تم صرفها بالفعل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يرفض الانتقادات الدولية للإصلاح: "سنتخذ قراراتنا بأنفسنا"

رئيس الوزراء يقول لقناة "فوكس نيوز" إنه لا يزال يحاول التوصل إلى إجماع حول الإصلاح القضائي، ويقول إن رفض جنود الاحتياط الخدمة هو التهديد الحقيقي للديمقراطية الإسرائيلية ورفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الانتقادات الدولية بأن إصلاحه القضائي يقوّض الديمقراطية، وقال إنه لن يتأثر بالضغط الخارجي.

في حديثه إلى مارك ليفين من قناة "فوكس نيوز" يوم الأحد، قال نتنياهو، في توبيخ واضح لإدارة بايدن وآخرين، إن الدول الأخرى يجب ألا تتدخل في القضايا الداخلية لإسرائيل. وقال نتنياهو إنه خلال السنوات الـ 16 التي قضاها في السلطة، "لم أعلق أبدًا على المناقشات الداخلية للديمقراطيات الأخرى"، مضيفًا أن "لكل شخص رأي في إسرائيل؛ ليس لديهم رأي في أعمال الشغب في فرنسا أو الاحتجاجات هناك، أو النقاشات التي تحدث في البلدان الأخرى." وقال نتنياهو إن الولايات المتحدة تشهد "نقاشا كبيرا بين المحكمة العليا والسلطة التنفيذية في الوقت الحالي وأنا لا أهتم بالتعليق عليه."

وأعربت إدارة بايدن مرارا عن معارضتها للإصلاح، ودعت الحكومة إلى عدم المضي قدما في التشريعات دون التوصل أولا إلى إجماع واسع بشأن هذه الخطوات.لكن نتنياهو تعهد بأنه لن يتأثر بالضغط الدولي.سنتخذ قراراتنا بأنفسنا. في الديمقراطيات، الدول ذات السيادة، الديمقراطيات ذات السيادة، يتخذ ممثلو الشعب المنتخبون القرارات وهذا ما سيكون عليه الأمر في إسرائيل."

في الأسبوع الماضي، وافق المشرعون على إجراء يمنع القضاة من إلغاء القرارات الحكومية والوزارية على أساس أنها "غير معقولة". وتمت الموافقة على القانون من قبل جميع أعضاء الائتلاف البالغ عددهم 64 – بينما قاطعت المعارضة المكونة من 56 عضوا التصويت – على الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية المستمرة؛ المعارضة الشديدة من كبار الشخصيات القضائية والأمنية والاقتصادية والعامة؛ التحذيرات المتكررة من الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة؛ وتعهد الآلاف من جنود الاحتياط بوقف الخدمة. ومع ذلك، قال نتنياهو إنه ما زال يحاول التوصل إلى اتفاق، لكنه ألقى باللوم على المعارضة في فشل المحادثات. وقال إن ثلاثة أشهر من المفاوضات لم تؤد إلى شيء لأن "المعارضة رهينة أقلية متطرفة تنظم كل هذه الاحتجاجات

والمظاهرات." ما زلت أحاول التوصل إلى إجماع لأنه من الأفضل للديمقراطية أن تتم التغييرات القضائية بأكبر قدر ممكن من الإجماع"، قال.

لكن المعارضة تلقي بدورها باللوم على نتنياهو. وطالب زعيم المعارضة يائير لبيد يوم الأحد بتجميد لمدة 18 شهرا لجميع التشريعات التي تهدف إلى إصلاح القضاء كشرط لعودة حزبه "يش عتيد" إلى المفاوضات مع الائتلاف بشأن الإصلاحات القضائية. وقال لبيد، متحدثا من على منبر الكنيست في اليوم الأخير قبل العطلة الصيفية، إنه يجب ترسيخ هذا التجميد في القانون حتى يثق حزبه به. وقال لبيد للكنيست: "طالما لا يوجد تجميد تشريعي، فلا فائدة ولا معنى للحديث عن قوانين أو اتفاقيات أخرى، لأنه من الواضح تمامًا أن الحكومة ستتهرب مرة أخرى في اللحظة الأخيرة."

وانسحب حزب "يش عتيد" وحزب "الوحدة الوطنية" المعارضان من محادثات التسوية المتعثرة في يونيو، زاعمين أن التحالف تصرف بسوء نية بشأن قضية ذات صلة: جهوده لتجنب تعيين موظفين وعقد اللجنة التي تنتخب قضاة جددًا، على ما يبدو في محاولة للانتظار حتى يتم تغيير تشكيل اللجنة من أجل إعطاء الحكومة المزيد من النفوذ.

وفي مقابلته مع "فوكس"، كرر نتنياهو ادعائه بأن الإصلاح سيعزز في الواقع الديمقراطية الإسرائيلية من خلال إعادة توازن القوى بين فروع الحكومة، واصفا المحكمة العليا الإسرائيلية بأنها "المحكمة القضائية الأكثر نشاطًا (مسيّسًا) على هذا الكوكب." وقال نتنياهو أنه لا يوجد بلد آخر لديه "بند معقولية"، وعلاوة على ذلك، لا يزال لدى المحاكم الكثير من الطرق للموازنة الفعالة. "خصومنا يقدمون ذلك على أنه نهاية مروعة للديمقراطية. إذا كان هذا هو الحال، فليس لديك ديمقراطيات في أي مكان آخر على وجه الأرض." وقال نتنياهو مرة أخرى إن التهديد الفعلي للديمقراطية الإسرائيلية يأتي من تهديدات جنود الاحتياط بالتوقف عن الحضور لأداء الخدمة. وقال إن "اليوم الذي تستسلم فيه الحكومة الإسرائيلية المنتخبة لتهديدات جنرالات سابقين، هذه نهاية الديمقراطية ولن ندع ذلك يحدث." لكن نتنياهو رفض تصريح محاوره ليفين بأن خصومه متورطون في "خيانة." إنها ليست خيانة، إنها فقط غير شرعية وخاطئة."

وكانت مقابلة نتنياهو مع "فوكس" واحدة من عدة مقابلات أجراها في الأيام الأخيرة مع الصحافة الأجنبية بينما كان يقاطع على ما يبدو وسائل الإعلام الإسرائيلية الرئيسية. وقال نتنياهو لقناة "فوكس" إن الصحافة الإسرائيلية تحرّف النقاش حول الإصلاح الشامل. هذا ليس ما تقرأه، ليس ما تسمعه، إنه ليس ما تغطيه وسائل الإعلام. إنهم ببساطة مخطئون."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيليون يدعون الولايات المتحدة إلى التدخل كما فعلت في نظام الأبرتهايد بجنوب إفريقيا

يجب على نتنياهو "أن يتعلم عواقب" قلب القيم المشتركة، كما يقول مسؤولون سابقون، الذين يطلبون من إدارة بايدن دعم المعارضة لخطة الحكومة لإصلاح القضاء ففي مقال رأي نُشر باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة ، دعا ثلاثة إسرائيليين بارزين إدارة بايدن إلى التدخل ودعم جهود المعارضة في مواجهة التعديلات القضائية، باستخدام ضغوط مثل تلك التي طُبقت على نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) في جنوب إفريقيا.

في المقال الذي نُشر في صحيفة" ذا هيل "يوم الجمعة، قال عامي أيالون وغلعاد شير وأورني بتروشكا أنه في أعقاب تمرير الحكومة للبند الأول من برنامجها المثير للجدل، ينبغي على الولايات المتحدة وغيرها "إظهار بعض الحب الصارم" لإجبار إسرائيل على الحفاظ على نظامها الديمقراطي. وكتب الثلاثة "يجب على الإسرائيليين – و[رئيس الوزراء بنيامين] نتنياهو على وجه الخصوص – أن يتعلموا عواقب السير في طريق يحيد بشكل كبير عن القيم التي نشاركها مع الولايات المتحدة، وينبغي على إدارة بايدن توضيح ذلك، وكذلك أعضاء الكونغرس. لكي تكون لديك علاقات خاصة تستند على قيم مشتركة، ينبغي عليك في الواقع مشاركة القيم."

لم يحدد المقال الخطوات التي ينبغي على بايدن اتخاذها باستثناء عدم الاجتماع مع نتنياهو. ومع ذلك، فقد أشار على وجه التحديد إلى الضغط الأمريكي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وقال كاتبو المقال: "نحن نتذكر لقاء مع اف دبليو دي كليرك، الزعيم الأسبق لجنوب افريقيا، الذي شرح ما الذي دفعه إلى إدارة ظهره للأبرتهايد قبل نحو ثلاثين عاما. لقد قال إن ذلك كان مزيجا من الضغط الدولي مع التمرد من الداخل." وأضافوا: "على الرغم من الاختلافات بين الحالتين، نخشى أن ذلك ينبغي أن يحدث في إسرائيل أيضا."

في عام 1986 فرضت الولايات المتحدة عقوبات واسعة النطاق على جنوب افريقيا، ومنعت التجارة معها والاستثمارات الاقتصادية فيها. كما تم وقف الرحلات الجوية المباشرة، مما زاد من عزلة البلاد دوليا. أعلن دي كليرك عن نهاية حكم البيض في عام 1991. وكتبوا "على أصدقاء إسرائيل أن يدركوا أن نتنياهو يكذب لوسائل الإعلام الأجنبية بأن أي إصلاح لن يتم إلا بموافقة واسعة؛ الواقع هنا في إسرائيل هو أن التقدم في الانقلاب القضائي مستمر على قدم وساق، كما أظهر لنا التصويت هذا الأسبوع." وكان أيالون قائدا لسلاح البحرية الإسرائيلية ثم رئيسا لجهاز الأمن العام (الشاباك)، بينما كان شير مفاوضا في عهد رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك. بتروشكا هو طيار سابق في سلاح الجو الإسرائيلي ورائد أعمال، وينتمي الثلاثة إلى حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة.

في الأسبوع الماضي صادق الكنيست على إجراء يمنع القضاة من إلغاء قرارات حكومية ووزارية على أساس أنها "غير معقولة". تم المصادقة على القانون بتصويت جميع أعضاء الإئتلاف البالغ عددهم 64 نائبا لصالحه – ومقاطعة المعارضة التي تضم 56 نائبا لعملية التصويت – على الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية الواسعة؛ ومعارضة شديدة من كبار الشخصيات القضائية والأمنية والاقتصادية والعامة؛ وتحذيرات متكررة من الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة؛ وتعهد الآلاف من جنود الاحتياط عن وقف تطوعهم للخدمة العسكرية. وقد أعربت إدارة بايدن مرارا عن معارضتها لتحركات الحكومة ودعتها إلى عدم الدفع بالتشريعات دون التوصل أولا إلى إجماع واسع بشأن هذه الخطوات.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المحكمة العليا تحكم بالإجماع ضد قانون من شأنه أن يفيد حليف درعي في انتخابات السلطات المحلية

بقلم جيريمي شارون

في قرار بالإجماع اتخذه تسعة قضاة، قضت المحكمة العليا ليل الأحد بأن قانونا مرره الائتلاف الحاكم في وقت سابق من هذا الشهر يجب أن يدخل حيز التنفيذ فقط بعد انتخابات السلطات المحلية المقبلة. ويمنع الحكم رئيس بلدية طبريا بالوكالة، بوعز يوسف، حليف زعيم حزب "شاس" أريه درعي، الذي يُعتقد على نطاق واسع أنه تم تمرير التشريع من أجله، من مواصلة ترشحه لمنصب.

القانون – الذي تم تمريره في 5 يوليو وتجميده من قبل المحكمة في 30 يوليو – يلغي فترة الانتظار التي تمتد لولاية واحدة قبل أن يُسمح لرؤساء السلطات المحلية بالوكالة الراغبين بالترشح لمنصب رئيس السلطة المحلية المنتخب بترشيح أنفسهم، ويفرض عليهم فترة انتظار لمدة 90 يوما فقط. ومن المرجح أن يؤدي حكم يوم الأحد إلى تفاقم التوترات بين السلطة القضائية والحكومة، والتي كانت متوترة أصلا إلى أقصى الحدود بسبب الأجندة التشريعية للائتلاف لتقييد المراجعة القضائية والرقابة القانونية على أنشطته ومشاريع القوانين، والسيطرة على تعيين القضاة.

وأعرب القضاة عن شكوكهم الشديدة في موقف الحكومة خلال الجلسة التي استمرت خمس ساعات يوم الأحد، مشيرين إلى الطبيعة الشخصية الظاهرة للقانون، مما دفع قاضي المحكمة العليا نعوم سولبيرغ إلى التوصية في نهاية الجلسة بأن يمتنع يوسف عن الترشح للانتخابات المقبلة في أكتوبر.

ألمح سولبيرغ بشدة إلى أن هيئة القضاة التسعة تفضل وضعا لن يدخل فيه القانون حيز التنفيذ إلا بعد الانتخابات البلدية المقبلة في أكتوبر، لكنها كانت تبحث عن طريقة لتجنب إصدار حكم نهائي بشأن التشريع. لكن يوسف رفض التوصية على الفور، مما دفع جميع القضاة التسعة إلى اتخاذ قرار بالإجماع بعد وقت قصير بأنه يجب تفسير القانون على أنه سيصبح ساري المفعول فقط بعد الانتخابات. ولم يصدر السبب وراء الحكم بسبب ضيق الوقت، وسيتم نشره بشكل منفصل في تاريخ لاحق. ويبدو أن ما يسمى بـ"قانون طبريا" مصمم خصيصا لتمكين يوسف من الترشح لمنصب رئيس البلدية، كما تم التأكيد عليه في تصريحات المقدم الرئيسي لمشروع القانون، عضو الكنيست من "الليكود" عميت هليفي ، وتصريحات أعضاء كنيست آخرين في الائتلاف خلال الإجراءات التشريعية في اللجنة البرلمانية. وقال سولبرغ في نهاية الجلسة إن "الرأي المنبثق عن المحكمة هو أن تنفيذ القانون يحتاج إلى تأجيل."

هدف اقتراح المحكمة على ما يبدو إلى تجنب إصدار حكم مباشر ضد تشريع الكنيست، والذي يُنظر إليه على أنه ملاذ أخير، لكن رفض يوسف كان يعني أن على القضاة إصدار قرار. وأضافت المحكمة أنها تمتنع عن الحكم في الجوانب الدستورية للقضية.

جادل محامو المنظمات والأفراد الذين قدموا التماسات ضد القانون خلال الجلسة أنه ينبغي على المحكمة العليا إلغاء القانون لأنه تم تصميمه بشكل ضيق لمساعدة فرد معين. وجادلوا بأن ذلك منح يوسف، رئيس البلدية الحالي بالوكالة، أفضلية غير عادلة في الانتخابات المقبلة على المرشحين الآخرين، وبالتالي أضر بحقهم الدستوري في أن يتم انتخابهم. وأعرب قضاة المحكمة العليا عن قلقهم طوال الجلسة بشأن الطبيعة الشخصية للقانون، لكنهم رفضوا نسبيا الحجج الدستورية

ضد التشريع. وأعربت رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت عن تشككها في شرعية التشريع، قائلة إنه "من الواضح أنه مشروع قانون شخصي."

ولقد أفادت تقارير كثيرة أن يوسف مقرب من الشخصية الرفيعة في الإئتلاف الحاكم ورئيس حزب "شاس" أريه درعي. وكان درعي، الذي شغل في السابق منصب وزير الداخلية، قد عين يوسف في منصب رئيس البلدية بالوكالة في عام 2020 بعد عزل رئيس البلدية المنتخب من منصبه بسبب فشله في تمرير ميزانية البلدية. ونفى محامي يوسف، إيلان بومباخ، أن يكون الرجلان مقربين، واصفا الادعاءات بأنها "أكاذيب تامة" وأكد على أنهما ليسا بصديقين أو زميلين في الحزب أو أن تكون تربطهما أي علاقة أخرى. وتم إدخال شرط فترة الانتظار في عام 2008 لمنع المسؤولين غير المنتخبين من التمتع بمزايا شاغل الوظيفة.

وقالت حايوت إن "القانون شخصي لأنه مصمم خصيصا ليناسب المرشح من طبريا، وهناك أعضاء كنيست قالوا ذلك بصوت عال. لقد ظن المستشار القانوني للكنيست أنه بسبب الصعوبات الكبيرة للغاية في تغيير قواعد اللعبة وإضفاء الطابع الشخصي، فمن المنطقي أن يدخل القانون حيز التنفيذ فقط في الانتخابات القادمة." وأضافت أن "أعضاء الكنيست قرروا خلاف ذلك وقالوا صراحة إن [القانون] مطلوب الآن بسبب طبريا." وكانت حايوت تشير إلى المحادثات التي أجراها أعضاء لجنة الشؤون الداخلية والبيئة في الكنيست حول إمكانية إما تمديد ولاية يوسف كرئيس للبلدية بالوكالة أو تمرير قانون للسماح له بالترشح لمنصب رئيس البلدية، بسبب ما قالوا إنها إدارته النموذجية لمدينة طبريا والتي واجهت أزمات متعددة في السنوات الأخيرة. وفي رأي قانوني قُدم للمحكمة يوم الأربعاء، قالت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا إن الإجراء يوفر أفضلية غير منصفة للمرشحين الذي يشغلون مناصب تصريف أعمال ولا ينبغي أن يتم تطبيقه في انتخابات السلطات المحلية القادمة.

في جلسة يوم الأحد، انتقدت القاضية عنات بارون هي أيضا القانون وقالت إنه "مصمم بحسب الطلب من حيث توقيته، لأن هناك شخصا واحدا فقط يملأ هذه الخانة في هذه اللحظة"، في حين قال القاضي أليكس شتاين: "مشكلتي مع القانون، بالنظر إلى تاريخ تطبيقه، هي أنه شخصي."

ورأى القاضي عوزي فوغلمان أن "الحكومة المركزية منحت شخصا ما أفضلية مباشرة في العملية الانتخابية." وقال يتسحاق بورت، المحامي الذي يمثل الكنيست، إنه لا يوجد سبب لإلغاء القانون لأنه ببساطة يعيد الوضع القانوني إلى ما كان عليه في عام 2008. وقال بورت إن "موقف المستشارة القضائية للحكومة بأن القانون غير دستوري إشكالي للغاية. يوازن القانون بين قيمتين – حق [المسؤولين المؤقتين] في أن يتم انتخابهم، وحق السكان في اختيارهم." وردت حايوت بالقول إنه قبل عام 2008 لم يكن هناك إطار قانوني فيما يتعلق بهذه المسألة.

وقال المحامي تومر ناؤور، الذي مثل الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل، وهي احدى الملتمسين، إن القانون يحمل "رائحة كريهة من الفساد العام وخرق لكل الأعراف العامة." وانتقد الكنيست لإقرارها "قانونا شخصيا" بدلا من التعامل مع

قضايا مهمة، مثل غلاء المعيشة وأمن البلاد. وتم تقديم التماس ضد القانون من قبل منافسة يوسف في السباق على رئاسة بلدية طبريا، شاني إيلوز، وكذلك من قبل عدة منظمات أخرى.

من المقرر إجراء الانتخابات للسلطات المحلية في 31 أكتوبر. وسبق أن اتُهم الائتلاف بالدفع بتشريعات المصممة لفائدة أفراد معينين، بما بمن فيهم درعي. وكان درعي قد أُجبر على ترك منصبه كوزير للصحة وكوزير للداخلية في شهر يناير بعد أن قضت المحكمة العليا بأن تعيينه كان "غير معقول إلى أقصى حد" بالنظر إلى إدانته في السابق بتهمة إساءة استخدام المال العام. ولقد مرر الائتلاف الحاكم قانونا يوم الإثنين يجرد القضاة من قدرتهم على استخدام ما يُسمى باختبار المعقولية لإلغاء قرارات وتعيينات حكومية. القانون هو الجزء الاول من الحزمة التشريعية المثيرة للانقسام التي تدفع بها الحكومة لإصلاح الجهاز القضائي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: لبيد يطالب بتعليق الإصلاح القضائي حتى 2025 كشرط لعودة حزبه "يش عتيد" إلى المفاوضات

بقلم كاري كيلر-لين

طالب زعيم المعارضة يائير لبيد يوم الأحد بتعليق التشريعات الهادفة إلى إصلاح القضاء لمدة 18 شهرا كشرط لعودة حزبه "يش عتيد" إلى المفاوضات مع الائتلاف بشأن الإصلاحات القضائية. وقال لبيد، متحدثا من على منبر الكنيست في اليوم الأخير قبل العطلة الصيفية، أنه يجب ترسيخ هذا التجميد في القانون حتى يثق حزبه به. ودعمت مصادر في "يش عتيد" تأكيد لبيد بأن هذا المطلب يتماشى مع الضمان الذي طلبه من الليكود الأسبوع الماضي وسط المحاولات، الفاشلة في نهاية المطاف، للتوصل إلى تسوية قبل مصادقة الائتلاف على أول قانون في الإصلاح القضائي. وقال لبيد للكنيست: "طالما لا يوجد تجميد تشريعي، فلا فائدة ولا معنى للحديث عن قوانين أو اتفاقيات أخرى، لأنه من الواضح تمامًا أن الحكومة ستتهرب مرة أخرى في اللحظة الأخيرة."

وانسحب حزب "يش عتيد" وحزب "الوحدة الوطنية" المعارضان من محادثات التسوية المتعثرة في يونيو، زاعمين أن التحالف تصرف بسوء نية بشأن قضية ذات صلة: جهوده لتجنب تعيين موظفين وعقد اللجنة التي تنتخب قضاة جددًا، على ما يبدو في محاولة للانتظار حتى يتم تغيير تشكيل اللجنة من أجل إعطاء الحكومة المزيد من النفوذ.

وسرعان ما رد حزب الليكود بزعامة نتنياهو على لبيد، قائلاً إن زعيم المعارضة "مستعد للتحدث مع أبو مازن"، رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، "دون شروط مسبقة، لكن بالنسبة لليكود فهو يضع قائمة من الشروط المسبقة للمحادثات." وبالتالي أشار الليكود إلى أنه لن يوافق على وقف عملية الإصلاح. وتابع الحزب في بيان: "ندعو لبيد للدخول في المفاوضات اليوم حتى نتمكن جميعًا من التوصل إلى اتفاق واسع."

وأعاد لبيد التأكيد على ادعائه بأن نتنياهو كان قريبًا من التوصل إلى تسوية الأسبوع الماضي، لكنه استسلم بعد ذلك لضغوط من وزير العدل ياريف ليفين ووزير الأمن القومي إيتامار بن غفير لإسقاط صفقة وضعها الرئيس إسحاق هرتسوغ.

يوم الاثنين، اعتقدت أنا والرئيس أن هناك اتفاقًا جاهزًا للتوقيع. لكن بعد ذلك، رفض ياريف ليفين وبن غفير ذلك وهددا بحل الحكومة. رئيس الوزراء أصيب بالذعر، واستسلم لهما، وتمت المصادقة على قانون +المعقولية+ بأكثر صيغة متطرفة ممكنة"، قال لبيد.

بعد فترة وجيزة من المصادقة على القانون الذي يحظر المراجعة القضائية لـ"معقولية" القرارات الوزارية أو الحكومية يوم الاثنين، فتح نتنياهو الباب للتسوية حتى نوفمبر، بعد شهر من عودة الكنيست من العطلة. وقال نتنياهو إنه يأمل في تحقيق إجماع واسع على الجولة التالية من الإصلاحات القضائية.

وقال لبيد إن التجميد لمدة 18 شهرا ضروري "لإثبات" إمكانية الوثوق بالحكومة. لكنه قال أنه إذا تم التوصل إلى اتفاقيات بشأن قوانين معينة خلال تلك الفترة، فسيكون من الممكن تمريرها على الفور. وقال لبيد، مخاطبا رئيس الوزراء مباشرة، إن على نتنياهو ترسيخ التجميد التشريعي في القانون "من أجل مصلحة البلاد"، التي تهزها الاحتجاجات مع تظاهر مئات الآلاف من المواطنين مع وضد الإصلاح، الذي يسعى إلى إضعاف الضوابط القضائية على السلطة السياسية.

وعلى الرغم من أن حزب "يش عتيد" يتوافق إلى حد كبير مع حزب "الوحدة الوطنية" المعارض فيما يتعلق باستراتيجية مواجهة الإصلاح القضائي، إلا أنه بدأ في التباعد في الأيام الأخيرة. وقد عبر حزب "الوحدة الوطنية"، الذي يرأسه عضو الكنيست بيني غانتس، عن اهتمامه بالتوصل إلى إجماع واسع، وبدا في بعض الأحيان أكثر انفتاحًا على التسوية من حزب لبيد. وفي أحدث علامة على الخلافات داخل المعارضة، قال عضو الكنيست عن "الوحدة الوطنية" ميخائيل بيتون لإذاعة الجيش يوم الأحد إن حزبه يمكن أن يدعم تحالف نتنياهو من الخارج، لموازنة شركاء رئيس الوزراء من اليمين المتطرف. وقال: "حكومة الوحدة ليست مطروحة على الطاولة، لكن ربما الدعم من الخارج... إذا أتى نتنياهو بأشياء جيدة لإسرائيل فسوف ندعمه من الخارج، لكننا لن ننضم إلى الحكومة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل : صحفي سعودي بارز: من المحتمل جدا أن يكون السلام مع إسرائيل ممكنا

كاتب صحفي بارز آخر يعلق بسخرية أن "إسرائيل رضخت لقواعد اللعبة في المنطقة، حيث الديمقراطية المشوّهة، واستخدام ورقة المتطرفين لتحقيق مكاسب سياسية"

بقلم جانلوكا باكياني

ردت الصحافة السعودية في الأيام الأخيرة على التكهنات بشأن اتفاق سلام محتمل مع إسرائيل، وعلى التقارير التي تحدثت يوم السبت عن أن الولايات المتحدة قد تتوسط في مثل هذا الاتفاق مقابل "تنازلات كبيرة" من إسرائيل، بما في ذلك قيام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بحل ائتلافه الحاكم المتشدد الحالي. وتعمل جميع وسائل الإعلام السعودية تقريبا تحت السيطرة المباشرة للدولة، ومن المرجح أن جميع مقالات الرأي قد تمت الموافقة عليها مسبقا وتتوافق بشكل وثيق مع آراء النظام. ويوم السبت، كتب فيصل عباس، رئيس تحرير صحيفة "عرب نيوز" الصادرة باللغة الإنجليزية، في افتتاحية نادرة

حول هذا الموضوع أنه عقب الزيارة الأخيرة التي قام بها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان إلى جدة الأسبوع الماضي، "من المحتمل جدا أن اتفاق سلام قد يكون ممكنا."

ركزت الحجة الرئيسية التي قدمها المحرر على العلاقة بين المملكة والولايات المتحدة. وقال عباس إن البلدين يواجهان أعداء مشتركين، وإذا لم يكن لدى السعودية ما تخشاه من إسرائيل، الحليف القوي للولايات المتحدة، فلا ينبغي للولايات المتحدة أن تخاف من الاستجابة للمطالب التي طرحها السعوديون مقابل اتفاق سلام. وتشمل هذه المطالب بحسب تقارير التوقيع على اتفاقية دفاع مشترك على غرار الناتو مع أمريكا، وتوفير تكنولوجيا دفاع متطورة، وتطوير برنامج نووي سعودي يُزعم أنه لأغراض مدنية.

وتوقع عباس أن يكون النقد الرئيسي الذي ستواجهه المملكة في العالم العربي والإسلامي في حال التطبيع مع إسرائيل هو إلقاء الفلسطينيين تحت عجلات الحافلة .ولم يدحض هذا الاتهام، بل برر سرية المحادثات الجارية، مشيرا إلى حقيقة أن الفلسطينيين أنفسهم في التسعينات أبقوا محادثات أوسلو سرية حتى تم التوصل إلى اتفاق. وأشاد عباس بما قال إنه نهج السعودية البراغماتي والثابت في التعامل مع إسرائيل.

أشار عباس إلى أن المملكة العربية السعودية طرحت مبادرة السلام العربية في عام 2002، بهدف تأمين "حقوق الفلسطينيين أولا، وفي الوقت نفسه عرضت على إسرائيل الاعتراف والضمانات التي تحتاجها"، وأضاف المحرر أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان صرح العام الماضي لوكالة الأنباء السعودية أن المملكة تعتبر إسرائيل حليفا محتملا. وتابع عباس: "لم تكن إسرائيل يوما تهديدا أمنيا للسعودية"، وأضاف أن "معاهدة سلام مع إسرائيل ستعني أن التهديد الحقيقي الوحيد للمملكة سيكون من إيران والحوثيين [المدعومين من إيران في اليمن]". وأشار عباس إلى أنه على عكس إيران، فإن السعودية لديها علاقات "متجذرة بعمق" مع الولايات المتحدة منذ 80 عاما.

أعادت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع طهران في مارس بعد سنوات من التوتر بين البلدين في اتفاق توسطت فيه الصين.

ولم يذكر عباس في مقالته القلق الأمريكي من أن تحاول بكين توسيع نفوذها الدبلوماسي في الشرق الأوسط إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق نتائج ملموسة، إلا أن معلقين سعوديين آخرين أشاروا إلى هذه النقطة. وبشكل أكثر براغماتية، شجع عباس أمريكا على قبول الطلب السعودي للتعاون العسكري من أجل حماية آبار النفط في المملكة وتجنب نقص الإمدادات وصدمات الأسعار.

أخيرا، شدد الكاتب في مقالته على أن احتمالية التوصل إلى اتفاق سلام مع المملكة قد تكون أداة في يد جو بايدن لإبعاد نتنياهو عن ائتلافه المكون من "المجانين المتطرفين" وإقناعه بتشكيل حكومة أكثر اعتدالا قد تكون على استعداد لدعم إنشاء دولة فلسطينية – والتي كانت تقليديا الشرط السعودي المسبق لأي اتفاق سلام مع إسرائيل. مشددا على أن "لا شيء من هذا رسمي"، اختتم عباس مقالته بالقول إن اتفاق السلام من شأنه أن يكون بمثابة "خطوة كبيرة إلى الأمام للفلسطينيين وللإسرائيليين، وبالطبع للسعودية، التي [...] تطمح لأن تكون قوة تعمل من أجل الخير في جميع أنحاء المنطقة والعالم."

وكتب طارق الحميد، وهو صحفي سعودي بارز آخر، مقالة في صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية المملوكة لسعوديين يوم الأربعاء قال فيها إن إسرائيل أصبحت الآن جزءا من المشهد في الشرق الأوسط، بسبب "الديمقراطية المشوّهة" والفساد. ويقول الحميد إن إسرائيل لطالما اعتُبرت "الدولة 'الديمقراطية' في منطقتنا"، لكن الدولة اليهودية تبنت الآن "قواعد اللعبة" وتحولت إلى "دولة شرق أوسطية بامتياز"، حيث يصوت ثلث الناخبين فيها لأحزاب دينية "غارقة بالغيبيات." وأضاف كاتب المقالة أن عدة جولات انتخابية منحت إسرائيل فقط ائتلافا حاكما هشا، واضطر نتنياهو إلى اللجوء إلى تركيز السلطة بين يديه من أجل الحكم، وفتح الطريق أمام الفساد من خلال الوسائل القانونية.

وقال الحميد إن إسرائيل تحاول اليوم ضمان استقرارها وازدهارها تحت ضغط القوى "المتطرفة" المتنافسة، سواء كانت دينية أو قومية أو "مدّعي الديمقراطية"، على غرار ما حدث في السعودية ودول الخليج الأخرى منذ السبعينات. وقال إن الغرب يشيد بديمقراطية إسرائيل على الرغم من أن نتنياهو يحاول تقييد القضاء في ظل عدم وجود دستور مكتوب، و"رغم كل ما تفعله [إسرائيل] بالأراضي المحتلة". في ضوء كل هذا لا يمكن للغرب أن "يحاضر المنطقة عن ضرورة استقلالية القضاء". وأشار الحميد إلى أنه أصبح من الواضح أن إسرائيل، في مواجهة متطرفيها من الداخل، اضطرت إلى تعديل ردها بما يتماشى مع بقية المنطقة.

ترددت كلمات الحميد في مقالة أخرى في صحيفة "الوطن" السعودية للكاتب الصحفي عبد الوهاب بدرخان يوم الأحد. كتب بدرخان أن ما "يزعج" واشنطن حقا بعد إلغاء الحكومة الإسرائيلية لبند "المعقولية"، وهي الخطوة الأولى في الإصلاح القضائي ، هو إدراكها أن الرواية التي روتها لنفسها وللعالم العربي على مدى عقود – بأن الديمقراطية هي حجر الأساس في النجاح والتفوق الإسرائيلي – تحولت إلى كذبة.

* * *

إسرائيل اليوم : إسرائيل بين شلل جيشها واستفزازات "حزب الله"

بقلم مئير بن شباط

ترجمة: صحيفة القدس العربي

"وجود ونشاط حزب الله المحاذي للجدار، وسلبية الجيش العملياتية، وعدم استكمال نشر الوسائل التكنولوجية، كلها خلقت وضعاً كان اختطاف الجنود فيه مسألة وقت فقط..." – هكذا وصلت لجنة الخارجية والأمن الوضع الذي ساد على الحدود الشمالية عشية حرب لبنان الثانية، في تقرير أجمل دروسها. ومن الصعب أن نتحرر من المقارنة بين تلك الأيام، قبل 17 سنة بالضبط، والواقع الحالي، بخاصة في ضوء الأشرطة التي يظهر فيها ملثمون مسلحون، يسيرون في الجانب اللبناني من الجدار ويراقبون الأراضي الإسرائيلية باستفزاز ودون أي خوف. ويشخص فرصة في الأزمة الداخلية
أوضح جهاز الأمن بأن المسلحين لم يجتازوا الخط الأزرق ولم يشكلوا خطراً، لكن التفسيرات لا تهدئ الروع فحسب، بل تعزز إحساساً بأن ميزان الردع يختل بسرعة في صالح إسرائيل.
إن سلسلة الاستفزازات من جانب "حزب الله" تشهد على ثقة متزايدة بالنفس لدى نصر الله، الذي يشدد تهديداته العلنية،

ويرفع التوتر على طول الحدود، ويشد الحبل مع إسرائيل. ليس مؤكداً أنه معني بحرب مع إسرائيل، لكن الواضح أنه اليوم أقل حذراً من إمكانية التدهور إلى ذلك.

نصر الله يشخص فرصة لتحسين ميزان الردع الذي نشأ مع إسرائيل. وذلك عقب الأزمة الداخلية الحادة التي تعيشها وفي ضوء النهج الاحتوائي من جانب الجيش الإسرائيلي مما يشكل في نظره دليلاً على عدم رغبة الحكومة في التدهور إلى مواجهة عسكرية. على أساس هذا التقدير، يعمل في مسيرة متدرجة ممنهجة لإزالة الألجمة التي فرضت عليه على مدى السنين، وفي أعقاب ذلك تعزيز مكانته السياسية في لبنان أيضاً.

إن أعماله على الحدود الشمالية تخدم هدفه حتى يثبت لنفسه نقطة بدء عملية أفضل قبيل مواجهة مستقبلية مع إسرائيل، بخاصة لتحقيق مخططاته للتسلل إلى نطاق إسرائيل.

أن نكون مستعدين للتدهور والشكل الذي ردت فيه إسرائيل على استفزازات "حزب الله" حتى الآن شجعه على المواصلة والتصعيد. ولما كان هذا هو الوضع، فلا مفر من اتخاذ أعمال تدفع نصر الله لكبت شهيته.

على إسرائيل مواصلة بناء العائق على طول الحدود، وألا تبدي تسامحاً تجاه الاستفزازات الرامية إلى تشويش أعمالها. من الصواب أن يكلف جهاز الأمن بإعداد أعمال موضعية تؤشر لنصر الله بأن صبر إسرائيل نفد، وتذكره وتذكر لبنان بالأثمان التي دفعاها في المغامرة السابقة في أيام حرب لبنان الثانية. ومثلما في أعمال نصر الله، في خطوات ردها، ثمة خطر للتدهور إلى حرب، حتى وإن لم يكن أي من الطرفين يرغب فيه. فواجب أن نكون جاهزين لذلك الأمر.

فصل الدروس المتعلق بالوضع عشية حرب لبنان الثانية، أنهته لجنة الخارجية والأمن بالتحذير "من تكرار وضع تؤدي فيه سياسة الاحتواء بالجيش إلى الشلل والوهن". وشددت اللجنة على أنه "سيكون ممكناً تطبيق نهج تكتيكي حذر في الحدود الشمالية، وأكثر فاعلية، وهو ما كان ينطوي على خلق أساس لسياسة الاحتواء". وهي أقوال صحيحة للواقع الحالي.

* * *

إسرائيل اليوم: بايدن سيحتفل والسعودية "ستنال السلاح" وإسرائيل "الرابح الأكبر".. هل يرمي نتنياهو العظمة لشركائه؟

بقلم د. مايكل اورن

عندما ننظر اليوم إلى الوضع الحزبي والسياسي في إسرائيل تتبين صورة غامضة للغاية. وأعقاب الصورة، يتعين علينا الربط بين النقاط:

أمريكا: عشية انتخابات 2024، يجد الرئيس بايدن نفسه في وضع سياسي داخلي مترد ويحتاج للتصدي لآثار محكمة الفساد ضد ابنه. دعمه لأوكرانيا يبعث على اعتراض متزايد بين الجمهوريين، وأدار له السعوديون ظهورهم في الشرق الأوسط وتوجهوا إلى الصين لتتوسط بينهم وبين إيران. وعليه، فإن الرئيس بايدن بحاجة إلى إنجاز سياسي مهر. بالنسبة لصاحب المقال الشهير توماس فريدمان، فمثل هذا الإنجاز قد يأتي في شكل إقامة علاقات بين السعودية وإسرائيل وتغيير جوهري في الشرق الأوسط. وحسب الرئيس أمس، فقد تحقق تقدم ذو مغزى نحو إمكانية أن تخرج هذه المبادرة إلى حيز الفعل بالمدى الزمني المنظور.

السعودية: زار الرياض هذا الأسبوع مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان، الذي اقترح على ولي العهد السعودية سلاحاً وضمانات أمنية أمريكية مقابل اتفاق بين السعودية وإسرائيل. رد الأمير بالإيجاب، شريطة أن تكون بادرة إسرائيلية طيبة تجاه الفلسطينيين – مثلاً، تجميد البناء في "يهودا والسامرة" أو تراخيص بناء يهودي للفلسطينيين في المنطقة "ج".
لكن لا يمكن لمثل هذه البادرة أن تعطى من حكومة إسرائيل بتركيبتها الحالية.
إسرائيل: في الأسبوع الماضي، أقرت الكنيست قانون تقليص علة المعقولية. فلماذا اختار الائتلاف بالذات تمرير هذا القانون من بين كل القوانين المتعلقة بالإصلاح (تغيير شكل انتخاب القضاة، فقرة التغلب)؟
الجواب، إذا كان كذلك، فقد قدمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى آريه درعي، رئيس حزب شاس – الذي منعت محكمة العدل العليا إعادته إلى طاولة الحكومة من خلال استخدام علة المعقولية. ومن شدة التركيز على ماضي درعي الجنائي، سهل أن ننسى فكره السياسي المعتدل. تقليص علة المعقولية سيعيد درعي إلى الحكومة، حيث سيشكل وزناً مضاداً لسموتريتش وبن غفير، الأمر الذي سيسمح لرئيس الوزراء بمنح السعوديين البادرة الطيبة المطلوبة للفلسطينيين. في حالة أن هدد سموتريتش أو بن غفير بالانسحاب من الائتلاف، فسيملأ مكانهما بيني غانتس وحزبه – الأمر الذي بحث منذ الآن في الظلام، وفقاً لمصادر إعلامية.
يمنح ربط هذه النقاط الرئيس بايدن احتفال توقيع السلام في ساحة البيت الأبيض، وهو أمر يحتاجه جداً. وسيحصل السعوديون على السلاح والضمانات الأمريكية التي سعوا لنيلها. لكن عملياً، سيكون المنتصر الأكبر هو دولة إسرائيل؛ لأنها ستنهي نزاعاً طويلاً مع العالم السني، وستفتح الباب إلى الاقتصاد السعودي الهائل، ثم إلى أسواق إندونيسيا وماليزيا وباكستان، ثم سيتحسن الوضع السياسي الاقتصادي والاستراتيجي لدولة إسرائيل. ومع ذلك، فإن الربط بين هذه النقاط لن يكون بسيطاً؛ فالكثير متعلق بأعمال رئيس الوزراء نتنياهو. رئيس الموساد الأسبق تمير باردو، ادعى بأن نتنياهو يقوده وزراؤه، إلا أنه عمليا يتحكم بهم بهدوء، وذلك رغم الضجيج الكبير والعناوين الصحافية السلبية. وإذا كان هذا بالفعل هو الوضع، فنتنياهو قادر على تحقيق إنجاز تاريخي لإسرائيل من كل النواحي، وقد يضع حداً للصراع الداخلي الذي يمزق دولتنا.

* * *

هآرتس: من يقف أمام قطار نتنياهو إلى السعودية.. بن غفير أم المسألة الفلسطينية؟

بقلم أمير تيفون

بالغت عناوين الصحف الإسرائيلية في الخيال مؤخراً عقب ما نشر حول الاتصالات لاتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية. مقال المحلل الكبير توماس فريدمان في "نيويورك تايمز"، الذي رسم فيه سيناريو حول انضمام يئير لبيد وبني غانتس لحكومة نتنياهو لتمهيد الطريق أمام اتفاق سلام بين إسرائيل والسعودية، جر خلفه سيلاً من التحليلات والتنبؤات. رئيس الحكومة نتنياهو، من جهته، وعد بإقامة خط قطار بين إسرائيل والسعودية، وهو وعد استقبل بالضحك على خلفية صعوبات الأداء اليومي لقطار إسرائيل الذي يجد صعوبة في ربط بئر السبع وحيفا مع تل أبيب في أيام معينة.

في هذه الأثناء، في عالم الواقع، وقع حدث في نهاية الأسبوع يمثل واقعية العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي بصورة أكثر في هذه الأيام. وزير الخارجية، إيلي كوهين، كان يمكن أن يسافر إلى البحرين التي استثمر فيها عملاً كبيراً من مكتبه. كان يمكن

أن تكون هذه هي الزيارة الأولى لوزير كبير لإحدى دول الخليج منذ تشكيل الحكومة الحالية، والزيارة الثانية لكوهين نفسه لدولة عربية، بعد سبعة أشهر على أداء الحكومة لليمين. هذا مقارنة مع سلفه في هذا المنصب، يئير لبيد، الذي زار في نصف السنة الأولى لتشكيل "حكومة التغيير" مصر والأردن والبحرين والمغرب والإمارات.

لتنفيذ زيارة البحرين، قرر كوهين تأجيل زيارة نسقت مسبقاً مع دولتين أوروبيتين، رومانيا ومولدوفا. شرحت وزارة الخارجية لنظيرتها في بوخارست وكيشيناو بأن زيارة البحرين تتمتع بأولية عليا بسبب الاعتبارات الاستراتيجية إزاء إيران. استقبلت مولدوفا التأجيل بتفهم، ونسقت موعداً لزيارة جديدة لكوهين، لكن رومانيا أوضحت بأنه لا يتعذر تنسيق موعد بديل عقب ضغط الجدول الزمني.

عملت وزارة الخارجية بشكل مكثف على الرحلة إلى البحرين، لكن بعد ذلك وقبل بضعة أيام على موعد السفر، قرر وزير الأمن الوطني ايتمار بن غفير، أن يحج إلى الحرم. بعد بضع ساعات من ذلك، أعلنت البحرين بأنه في أعقاب "ضغط الجدول الزمني"، تم تأجيل زيارة كوهين حتى أيلول. لم يتم النشر عن موعد رسمي حتى الآن. هذه هي المرة الثانية منذ تشكيل الحكومة التي يحبط فيها بن غفير زيارة سياسية لدول الخليج بزيارته الحرم. في المرة السابقة أحبط زيارة لنتنياهو إلى الإمارات، التي لم يتم تحديد موعد بديل عنها حتى الآن. هذه القصة تؤكد أن التشكيلة اليمينية المتطرفة لائتلاف نتنياهو هي لغم خصوصاً إزاء العلاقات مع السعودية. تعتقد واشنطن أن السعودية ستجد صعوبة في الإعلان عن اختراقة تاريخية أمام إسرائيل في الوقت الذي تجد فيه الدول المجاورة لها، التي سبق ووقعت على اتفاقات مع إسرائيل في 2020، صعوبة حتى في استضافة نتنياهو ووزير خارجية.

حذرت الإدارة الأمريكية نتنياهو من أن البناء المسرع في المستوطنات والتصريحات المتطرفة لعدد من وزرائه تضر بإمكانية توسيع دائرة التطبيع. ومثال ذلك إلغاء لقاء "قمة النقب" التي كان من المفروض أن تعقد في المغرب في الشهر الماضي؛ حتى بادرة حسن النية المهمة التي قام بها نتنياهو لصالح المغرب في الأسبوع الماضي واعتراف إسرائيل رسمياً بالصحراء الغربية كمنطقة تحت سيادة المملكة لم تؤد حتى الآن إلى إعلان عن موعد جديد لعقد القمة التي تشارك فيها الولايات المتحدة وإسرائيل والمغرب ومصر والإمارات والبحرين.

جهات رفيعة في إسرائيل تقول منذ أشهر بأن الرئيس الفلسطيني غير مهم بالنسبة للسعودية، وهو مهم فقط للأمريكيين. تصريحات رسمية للمملكة تناقض ذلك، وتؤكد طوال الوقت على الحاجة إلى التقدم في الساحة الفلسطينية، لكن حتى لو تعلق الأمر فقط بضريبة كلامية، فإن للسعودية والإدارة الأمريكية سبباً آخر للتصميم على القضية الفلسطينية، وهو مرتبط بإجراءات المصادقة على أي اتفاق مستقبلي في الكونغرس الأمريكي.

الخوف الأكبر لدى الإدارة الأمريكية والمملكة هو معارضة حازمة للسيناتورات في الحزب الديمقراطي الأمريكي لاتفاق تعطي الولايات المتحدة في إطاره هدية دبلوماسية لشخصين مكروهين بشكل خاص على قاعدة الديمقراطيين، نتنياهو وولي العهد السعودي محمد بن سلمان. الأول يعتبر الاتفاق مع السعودية حبل نجاة من الأزمة الكبيرة التي خلقتها حكومته في إسرائيل في الأشهر الأخيرة؛ والثاني قدم للإدارة الأمريكية قائمة طلبات غير مسبوقة تشمل اتفاق دفاع مشترك ودعماً أمريكياً لبرنامج

نووي في السعودية. ولتليين انتقاد الحزب الديمقراطي، تعتقد الإدارة أن أي اتفاق يجب أن يشمل عنصراً فلسطينياً مهماً، عنصراً تجد الحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة نتنياهو صعوبة في الموافقة عليه. في حين أن مشرعين ديمقراطيين سيجدون صعوبة في رفضه. السيناريو المتخيل لفريدمان عن انضمام غانتس ولبيد لحكومة نتنياهو، بدا أنه رأي شخصي. ولكن مقاله شمل أقوالاً مهمة للسيناتور الديمقراطي "كريس فان هولن"، أحد الأصوات البارزة في الحزب، حول الموضوع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي أوضح أن اتفاقاً يبقي الفلسطينيين بيد فارغة، سيواجه بمقاومة شديدة في صفوف حزب بايدن.

أي تقدم في هذا الموضوع يحتاج إلى أشهر أخرى من العمل. طلبات السعودية من الولايات المتحدة ضخمة، وبعضها يثير التخوفات في جهاز الأمن الإسرائيلي، كما نشر عاموس هرئيل في "هآرتس". القطار السعودي سينطلق في نهاية المطاف، لكن الاتصالات ما زالت بمرحلة إقامة المحطة في هذه الأثناء على الأقل.

* * *

هآرتس: أزمة إسرائيل بعد "المعقولية"... من وسائل الإعلام العربية إلى "خريطة سموتريتش"

بقلم تسفي برئيل

حظي مفهوم "ذريعة المعقولية" في وسائل الإعلام العربية بترجمة مثيرة، "تقييد عدم المعقولية" (محدودية المعقولية). يبدو

أنها ترجمة تطابق المفهوم بالعربية، لكنها تثير دلالة تناسب القانون أكثر من المفهوم بالعبرية؛ لأن "معقول" بالعربية ليست فقط "معقول" بالعبرية، بل "منطقي"، و"ربما" و"من المحتمل". عندما يقال عن شيء بأنه "مش معقول" فالقصد أنه أمر لا يمكن قبوله، وغير منطقي، وأحياناً مهم وخيالي. من كان عليه ترجمة المفهوم العربي للغة العبرية ليصف به قانوناً كهذا، الذي تم سنه في برلمان عربي، كان يمكن أن يكتب "محدودية المنطق". لكن ليست الدلالات اللفظية هي التي تهم المحللين العرب. إذا كانت وسائل الإعلام العربية قد اكتفت في بداية الاحتجاج وفي أثنائه بتقارير واقعية بدرجة معينة، التي أخذت من وكالات أجنبية أو من وسائل إعلام إسرائيلية، فقد نشرت مؤخراً مقالات تحاول تحليل التقلبات في إسرائيل، بعد طرح السؤال المعروف في الخطاب الإسرائيلي: هل هذا جيد للعرب أم سيئ لهم؟

صحف عربية كبيرة تستعين بـ"محللين كثيرين للشؤون الإسرائيلية"، بينهم من هم من أصل فلسطيني، ينشرون بشكل ثابت عما يحدث في إسرائيل. ماجد كيالي، أحدهم، وهو من أصل فلسطيني وولد في سوريا وألف كتباً عن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. شرح كيالي أن ادعاء الائتلاف أنه يستند إلى الأغلبية ولذلك "يحق له سن قوانين كما يشاء من ناحية ديمقراطية" هو ادعاء لا أساس له. "حصل الائتلاف على 2.305.234 صوتاً من إجمالي 4.793.641 صوتاً؛ أي فعلياً كانت هناك أصوات أكثر للكتلة المعارضة، لكنها كتلة فقدت 288 ألف صوت بسبب خسارة "ميرتس" و"بلد"، اللذين لم يدخلا الكنيست. إضافة إلى ذلك، كانت نسبة المشاركة في الانتخابات 70.63 في المئة، أي أن 30 في المئة من أصحاب حق الانتخاب لم يصوتوا. من هنا يستنتج كيالي أن هناك إمكانية في المستقبل لتغيير تشكيلة الحكومة، وأن حكومة وسط – يسار يمكنها "إعادة الدولاب إلى الخلف". ولكنه بدد هذا "التفاؤل" فوراً، وقال: "إسرائيل كدولة مصطنعة جلبت سكاناً من كل أرجاء العالم، ومن جميع الثقافات والشعوب، فوحدتهم حول الهوية الدينية رغم أنها دولة علمانية، وحول التهديد الخارجي

(العربي). ولكنها عوامل لم تعد جزءاً من المعادلة؛ فالتيار الديني يطمح إلى التقوى (على حساب التيار العلماني)، وتبدد التهديد الخارجي عقب التطورات في المنطقة قبيل التطبيع مع إسرائيل". لا يتفاخر كيالي بالتنبؤ كيف سيظهر وجه إسرائيل ووجه المنطقة عقب التطورات التي يعتبرها "حدثاً تاريخياً سيشهد تداعيات كبيرة على إسرائيل ومكانتها في الشرق الأوسط"؛ بل يكتفي بافتراض أن الوقائع التي عرضها ستقود القراء إلى الاستنتاج المطلوب.

حسن لافي، محلل فلسطيني للشؤون الإسرائيلية ونشر مقالات في موقع "الميادين"، الذي يتخذ مقراً في بيروت ومقرب من النظام السوري ومن "حزب الله"، يعرف جيداً الوضع السياسي في إسرائيل. ولقاء ذلك، يفترض أنه ذو معرفة كهذه. قراءة المقالات التحليلية عربية عن إسرائيل تظهر أن محرري المواقع والصحف تنازلوا عن الحاجة للعودة عن وصف مناصب الشخصيات في إسرائيل. مثلما باتت إسرائيل لا ترى في أسماء مثل حسن نصر الله، وإسماعيل هنية، ومحمود عباس، حاجة للشرح.

في مقال بعنوان "قانون عدم المعقولية وولادة الهوية الصهيونية الجديدة"، وصف لافي العمليات التي مرت فيها الحركة الصهيونية منذ إقامة الدولة. ومثل كيالي هو أيضاً يصف الصهيونية القديمة بأنها حركة كانت تطمح إلى إقامة دولة علمانية ذات رابطة دينية. ولكن إزاء التطورات الجديدة، فإن "تمرير قانون ذريعة المعقولية قد يعتبر تحطيماً للفكر الصهيوني القديم والتطلع إلى إعادة تعريف الفكرة الصهيونية من قبل مجموعة فكرية، اجتماعية وأيديولوجية، لم تشارك في إقامة المشروع الصهيوني وتشكيل هويته القديمة".

هذا تمييز مثير، لأنه لا يتعلق فقط بالمجالات السياسية والمسائل العملية، مثل مستقبل القضية الفلسطينية، بل هو يحدد المغزى والأهمية من ناحية إسرائيل ليبين أنه لم يكن بالإمكان أن تكون هناك نتيجة أخرى لمثل هذا المشروع الصهيوني.

محمود الريماوي، وهو كاتب ومحلل سياسي فلسطيني – أردني، له وجهة نظر أصيلة أخرى، تتعلق بحقيقة أن إسرائيل لا دستور فيها لأنها لا حدود لها. في المقال الذي نشره الأسبوع الماضي، أشار إلى أنه يجدر الانتباه إلى أن إسرائيل، إلى جانب معارضة تقييد قوة المحكمة العليا بصفتها الجسم الذي يتعين عليه ملء الفراغ في ظل غياب الدستور، لم تصدر أي دعوة لوضع دستور. "يبدو أن هناك اتفاقاً غير مكتوب (بين القطاعات في إسرائيل) يرى أنه من الأفضل إبقاء الوضع الدستوري على حاله والاكتفاء بقوانين الأساس"، ما لم يتم ترسيم الحدود النهائية للدولة. ضمن هذه الحدود، قال الريماوي، ليس الضفة الغربية وشرقي القدس هما فقط المشمولتين في الخارطة التي كانت معلقة وراء سموتريتش أثناء إلقاء خطابه في باريس، بل والأردن كذلك. وإلى أن يتم تطبيق ذلك، فلن يكون هناك أي دستور.

* * *

يديعوت أحرونوت: قلق داخل جيش العدو من سلسلة التسريبات حول عمليات مُستقبلية

بقلم يوآب زيتون وايتمار ايخنر

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أعربت قيادة "جيش العدو الإسرائيلي"، مؤخرًا عن قلقها من التسريبات المتعمدة بشأن العمليات التي يخطط الجيش لتنفيذها في مختلف القطاعات، بطريقة تُعرض تنفيذها للخطر – وفي بعض الحالات أدى ذلك إلى تأجيلها – لأنها تكشف عن قدرات عملياتية حساسة. وبحسب المسؤولين يُعبر هذا الأمر عدم شعور بالمسؤولية وخطر حقيقي على الأمن السياسي، هذا الحديث جرى خلال مناقشات مغلقة تناولت حديث المسؤولين الأمنيين تزايد هذه الظاهرة.

جاءت ذروة التسريبات الأسبوع الماضي، بعد العاصفة التي أحدثها إلغاء قانون سبب المعقولية، حيث نُشر عن نية رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" إجراء نقاش أمني "دراماتيكي" بشأن التطورات في الشمال، في ظل التوترات على الحدود مع حزب الله، وفي ظل تبادل التهديدات بين "إسرائيل" والأمين العام للحزب حسن نصر الله، ما تسبب في تغيير في الأجندة العامة والإعلامية.

نشر مكتب رئيس وزراء العدو، أمس الأحد -دون تفصيل ماهية القرارات- أن: "رئيس الوزراء قبل التوصيات وأساليب العمل المقترحة من قبل الجيش الإسرائيلي والمنظومة الأمنية." وحضر المناقشة، وزير جيش العدو "يوآف غالانت"، ووزير الشؤون الاستراتيجية "رون ديرمر"، ورئيس الأركان "هرتسي هليفي"، ورئيس الموساد "دادي برنيع"، ورئيس الشاباك "رونين بار"، ورئيس مجلس الامن القومي "تساحي هنغبي"، ومسؤولون كبار آخرون.

الخطاب الذي ناقش فيه المسؤولون وقائع التصعيد في الجبهة الشمالية – من الهجوم في مجدو إلى الإجراءات التي قد تؤدي إلى تفاقم الوضع – انتهى دون قرارات ملموسة، وأوصى "الجيش" بضرورة التمييز بين الاستفزازات مثل تخريب كاميرات المراقبة، وإقامة الخيام في "الأراضي المحتلة"، والمسيرات على طول السياج، وبين الأعمال التي تنطوي على احتمال التصعيد مثل الهجوم على مفرق مجدو.

بقدر ما هو معروف، فإن جيش العدو لم يسرب أي خطط مستقبلية في الشمال ضد حزب الله، وجميع المناقشات حول هذا الموضوع كانت تحت السرية الى حد كبير داخل "الجيش." وأعرب رئيس أركان العدو "هليفي" عن استيائه في المناقشات المغلقة التي أجريت مؤخرًا حول تسريبات مماثلة بشأن الخطط المستقبلية لجيش العدو، وبشكل رئيسي في **الضفة الغربية**، خلال المناقشة الأمنية التي جرت الليلة الماضية، حيث كان من المفترض أن تتم قبل أكثر من أسبوع، ولكن تم تأجيلها بعد تدهور حالة "نتنياهو" الصحية ودخوله المستشفى.

سبقت التسريبات عن النقاش الأمني الذي جرى يوم أمس سلسلة من المنشورات بشأن آخر عمليتين لجيش العدو في جنين وقطاع غزة، بل وأدت إلى إلحاق الضرر بتنفيذها وتأجيلها، وعمل جيش العدو على الحفاظ على السرية حتى لا يعرض الجنود للخطر، لكن التسريبات ساهمت مرارًا وتكرارًا في حرف الاهتمام العام عن جميع القضايا المشتعلة. وفي الآونة الأخيرة، أعرب طيارون كبار من قوات الاحتياط الذين يخدم بعضهم في مناصب رئيسية في المقر العملياتي للقوات الجوية، عن عدم ثقتهم في المستوى السياسي الحالي بسبب مجموعة من الشكوك حول اختيار توقيت "سياسي" لتنفيذ الأنشطة العملياتية، وحتى شكوك حول العمليات أو الأنشطة نفسها. وهذا جزء أساسي من أزمة التماسك التي يعاني منها جيش العدو، وقد أدت إلى حقيقة أن مئات الطيارين والضباط في الوحدات المهمة لكفاءة الجيش يهددون بالتوقف عن الخدمة.

* * *

مطالبة بفتح تحقيق جنائي ضد وزير قضاء العدو "ليفين"

في أعقاب إعلان حزب "الليكود" ضد قضاة محكمة العدو العليا، ناشدت "الحركة من أجل جودة الحكم" بشكل عاجل المستشارة القضائية لحكومة العدو وطلبت منها فتح تحقيق جنائي ضد وزير قضاء العدو "ياريف ليفين." وبحسب صحيفة "معاريف": توجهت "الحركة من أجل جودة الحكم" إلى مستشارة حكومة "نتنياهو" القضائية "غالي بهاراف-ميارا" يوم الإثنين مطالبة بفتح تحقيق جنائي ضد وزير القضاء "ياريف ليفين"، في أعقاب بيان الليكود ضد قضاة المحكمة العليا.

في بيان الليكود، تطرقوا إلى إمكانية أن تقرر محكمة العدل العليا إلغاء القانون، وأوضحوا: "هذان العنصران يشكلان أساس سيادة القانون في "إسرائيل" والتوازن بين السلطات في أي ديمقراطية. أي انحراف عن أحد هذه المبادئ سيضر بشدة بالديمقراطية "الإسرائيلية" التي تحتاج إلى الهدوء والحوار والمسؤولية هذه الأيام."وقال رئيس "الحركة من أجل الحكم"، المحامي الدكتور "إلياد شراغا"، إن "هذه ليست المرة الأولى التي يهدد فيها الوزير "ليفين" قضاة محكمة العليا. لقد فعل ذلك عشية جلسة الاستماع في المحكمة العليا في "درعي" في المؤتمر الصحفي سيئ السمعة الذي عرض فيه خطته المكونة من أربع خطوات لسحق "الديمقراطية الإسرائيلية" وتحويل "إسرائيل" إلى ديكتاتورية. يجب على المستشار القضائية الدخول في الحادث وفتح تحقيق جنائي ضد الوزير "ليفين" على الفور."

وهاجمت رئيسة حزب العمل "ميراف ميخائيلي" أعضاء الليكود، بعد بيانهم ضد المحكمة العليا وقالت: "مثل مجموعة من المجرمين، يصدر الليكود رسالة مجهولة ويحاول تهديد قضاة المحكمة العليا، وإخافتهم قبل سماع الالتماسات ضد قوانين الانقلاب."

يشار الى أن محكمة العدو العليا حددت منتصف سبتمبر القادم وبكامل هيئتها لأول مرة المكونة من 15 قاضيًا، موعدًا للنظر في التماسات المقدمة من المعارضة ومن عدد من منظمات الاحتجاج ضد قانون "إلغاء سبب المعقولية" الذي أقرته كنيست العدو يوم الاثنين الماضي وأدى إلى احتجاجات ضخمة وعنيفة في كافة أنحاء الكيان.

* * *

كواليس المفاوضات: النووي والضغط على "نتنياهو" والخوف في مؤسسة الأمنية

تخشى المؤسسة الأمنية للعدو أن يوافق "نتنياهو" على الطلب النووي السعودي. وكتب المحلل العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت "رونين بيرجمان" أنه في الأسابيع الأخيرة، نشرت تقارير إعلامية كثيرة بعضها ضعيفة المصدر، وبعضها ربما خيال شرق أوسطي، أن المشروع النووي الباكستاني لم ينمو من فرغ، بل نشأ على خلفية التعاون بين إسلام أباد والديوان الملكي في الرياض. ووفقا للتقارير، فإن المملكة العربية السعودية هي التي مولت التكلفة الهائلة للمشروع النووي الباكستاني السري، وهذا التمويل أنقذ المشروع وعزز نجاحه. لكن لا توجد هدايا مجانية، وقد فعل السعوديون ذلك مقابل وعد باكستاني بتسليم جزء من هذه الترسانة لهم، إذا احتاجوا إلى ذلك.

النووي السعودي

تتعلق هذه القضية بأسئلة حول صفقة محتملة مع الرياض :**لماذا تصر الرياض على تضمين التخصيب النووي على الأراضي السعودية؟** ويدعي السعوديون أنهم يريدون الاستفادة من الإمكانات الكامنة في كمية هائلة من اليورانيوم تحت تربة بلادهم، أو بعبارة أخرى، لكسب المال منها، بينما يصبحون عاملاً مؤثراً في العالم. كما يقول السعوديون إنهم يريدون البدء في إنتاج الطاقة من المصادر النووية، من أجل إعداد أنفسهم لليوم الذي ينفد فيه النفط.

كانت هذه أعذار إيران عندما بدأت تطويرها النووي، وهناك خبراء كبار في هذا الموضوع في "إسرائيل" كانوا مقتنعين بالحجج السعودية كما كانوا مقتنعين في ذلك الوقت بحجج إيران.

خلاصة القول إن المملكة العربية السعودية لا تملك أسلحة نووية أو مشروعاً نووياً مستقلاً، ولكن هناك الكثير من الأدلة على أنها بالتأكيد تفكر وتتصرف بحزم وسرية في هذا المجال، ربما بشكل رئيسي بسبب القلق من برنامج إيران النووي. ويخشى كبار مسؤولي المؤسسة الأمنية من أن "نتنياهو"، المهتم جداً بمعاهدة سلام مع الرياض، قد يوافق على دورة وقود نووي على الأراضي السعودية، بالرغم من أن معارضة ذلك كانت منذ فترة طويلة جزءاً أساسياً من "سياسة إسرائيل."

ثمن التطبيع

قال مسؤول أمني كبير -أمس- إن توقيع اتفاق سلام مع المملكة العربية السعودية من شأنه أن يساعد في الحرب ضد إيران، لكنه سيضر بـ"الأمن القومي الإسرائيلي" إن توقيع اتفاق سلام مع السعودية برعاية الولايات المتحدة هو تحول يمكن أن يغير الواقع السياسي في "إسرائيل." وقال: "أخشى أنه لمثل هذا الإنجاز، سيكون نتنياهو مستعداً لدفع أي ثمن وإيلاء أهمية أقل للمخاطر الجسيمة التي تنشأ عن التخصيب، بالرغم من أنهم يقولون اليوم إن هذا تخصيب تحت إشراف أمريكي، فمن سيعدنا بأن نظام الحكم لن يتغير غداً أو أن الحاكم المنقلب سيقرر طرد الأمريكيين؟"

إن قبول "إسرائيل" بالتخصيب في المملكة العربية السعودية سيكون عكس "سياسة إسرائيل" طويلة الأمد، والتي بموجبها يجب القيام بكل شيء لمنع أي دولة في الشرق الأوسط من امتلاك قدرات التخصيب.

بعض هذه الدول غير مستقرة ويمكن أن تنقل السلطة إلى المتطرفين، كما أن الموافقة على طلب المملكة العربية السعودية ستقود تلقائياً المزيد من البلدان، مثل مصر، إلى البدء في المسار نفسه. وقد شكل "نتنياهو" فريقاً صغيراً وسرياً للتعامل مع هذه المسألة: وزير الشؤون الاستراتيجية "رون ديرمر"، ورئيس مجلس الأمن القومي "تساحي هنغبي"، و"جيل رائخ"، نائب "هنغبي"، وهو مسؤول كبير سابق في "النظام النووي الإسرائيلي." ويعمل هذا الفريق مع "نتنياهو"، في حين أن أجزاء كبيرة جداً من أجهزة الاستخبارات و"المؤسسة الأمنية" ليست على دراية بما يحدث، ويزعم مسؤولان كبيران أن "نتنياهو" يستبعد بقية المؤسسة الأمنية، وحتى بعض الوزراء.

قال "مصدر إسرائيلي رفيع" مطلع على تفاصيل المحادثات بين "إسرائيل" والولايات المتحدة إن "إسرائيل" لا تتفاوض حتى الآن على شروط الصفقة، ولكنها تعتمد فقط على وعد أمريكي بالشفافية الكاملة والتحديثات المنتظمة لما يحدث في المحادثات. ويقول المسؤول إن "إسرائيل" لم تغير سياستها بشأن التخصيب في جميع دول الشرق الأوسط، على غرار سياستها تجاه إيران.

القضية الفلسطينية

وفقاً لتقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الليلة الماضية حصل "المسؤولون الإسرائيليون" الذين التقوا مؤخراً مع نظرائهم الأمريكيين على انطباع بأن واشنطن والرياض تعتقدان أنه لن يكون من الممكن وضع اللمسات الأخيرة على الصفقة دون إحراز تقدم كبير في القضية الفلسطينية، ويزعم المقربون من "نتنياهو" أنهم لم يسمعوا بمطلب سعودي بشأن القضية الفلسطينية. وقال "مسؤول إسرائيلي رفيع" مطلع على تفاصيل المحادثات بين "إسرائيل" والولايات المتحدة: "أن الولايات المتحدة لم تنقل أبدا أي مطلب سعودي بشأن القضية الفلسطينية، وأنه إذا تم تقديم مثل هذا الطلب، فإنه سيأتي من الولايات المتحدة وسيكون في رأيه رمزياً بحتاً." ومن المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة الحالية ستوافق على تقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين.

وفي "ائتلاف نتنياهو"، من المرجح أن تكون الأحزاب التي تعارض بشدة أي تنازل من هذا القبيل قادرة على حل الحكومة إذا طرح مثل هذا الاقتراح للمناقشة.

حكومة وحدة

تبين من الفحص الذي أجراه مسؤولون أمريكيون بشأن حكومة وحدة وطنية في مثل هذه الحالة أنه على أي حال لن يدخل "لابيد" و"غانتس" حكومة مع "نتنياهو"، لكنهما قد يؤيدان الاتفاق من الخارج.

إن قادة المعارضة يرفضون بشدة الانضمام إلى أي حكومة يقودها "نتنياهو"، ولكن في المحادثات التي أجرتها المعارضة، نشأ سؤال حول ما إذا كانوا سيستمرون في رفضهم حتى في مواجهة إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة، وربما حتى في مواجهة طلب صريح من الرئيس الأمريكي "بايدن" للانضمام إلى "حكومة نتنياهو" من أجل جعل الصفقة ممكنة. وكان الجواب الذي أعطي للمسؤولين الأمريكيين هو نفسه :**قد تدعم المعارضة الاتفاق من الخارج، لكنها لن تنضم تحت أي ظرف من الظروف إلى "نتنياهو."**

* * *

"غالانت": هناك ضربة لـ"الصمود القومي" بسبب التشريعات

حذر وزير جيش العدو "الإسرائيلي" من تعرض "صمود العدو" الداخلي لضربة ستؤدي الى إضرار بالأمن القومي. وبحسب القناة الـ12، قال وزير جيش العدو "غالانت"، الإثنين، في جلسة مغلقة للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست أن "هناك ضربة للصمود الوطني قد تؤدي إلى الإضرار بالأمن القومي." وناقش "غالانت" خلال الجلسة المغلقة أيضا التحديات الأمنية التي تواجه كيان العدو. وحذر مسؤولون كبار في "جيش العدو الإسرائيلي" اللجنة قائلين: "الأعداء يرون الوضع كفرصة وفرصة لمهاجمة إسرائيل." وفي وقت لاحق، انتقدهم أعضاء كنيست من الليكود: "ماذا تفهمون عن الحجج القانونية؟ ما الذي تتدخلون فيه في التشريعات؟"

وقال رئيس شعبة العمليات في جيش العدو "عوديد باسيوك" إنه "لا يعرف كم من الوقت سيستغرق إصلاح الضرر الذي لحق بالتماسك العسكري" وأن "الجنود ينظرون فجأة إلى الطيارين بشكل مختلف." ووفقا له، سيكون من الصعب العودة، وسوف

يتعمق الضرر: "إن الضرر الذي لحق بالتماسك يقلقني أكثر من أي شخص لا يشارك في سرب أو آخر. الانقسام بين الناس يخترق الجيش."

وزعم "غالانت" أن الضرر على الجيش الموجود اليوم محدود نسبيا."ومع ذلك، حذر "غالانت" من أنه لا يوجد ما يخبرنا إلى أين ستؤدي الأمور معتبرا أن آثار إجراءات "نتنياهو" القضائية ستضر بكيان العدو مرتين، سواء أمام الأعداء أو الأصدقاء. ووفقا له، "هناك قلق بشأن سوء تقدير الأعداء المحيطين."

وردت عضو الكنيست "ميخائيلي" على "غالانت" بقولها: "إذا كان هناك أي شخص يخطئ في التقدير، فهو أنت، ومن الواضح أنك قللت من شأن الضرر أيضا فيما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة وكل ما يتعلق بالجيش الإسرائيلي."

خلال المناقشة، أصر أعضاء الكنيست في "ائتلاف نتنياهو"، بمن فيهم "ليمور صن" "هار ميليخ" (عوتسما يهوديت) و"بوعز بزموت" (الليكود)، على وصف جنود الاحتياط الذين يرفضون التطوع ب "الرافضين". "ليس عليك أن تلطف الكلمات وتسميها عدم الحضور هذا رفض في حد ذاته.« وقبل يوم واحد من تمرير الكنيست لقانون الغاء سبب المعقولية، سلم رئيس أركان جيش العدو "هرتسي هاليفي" وثيقة تحذير إلى مكتب "نتنياهو"، التي تم نقلها إلى مستشفى "شيبا" في "تل هشومير"، ومع ذلك، رفض مسؤولون كبار في "الجيش الإسرائيلي" التعليق على أسئلة أعضاء الكنيست حول محتوى الوثيقة. وقالت مصادر مطلعة على الوثيقة إن الوضع الذي تم تقديمه لكل من "نتنياهو" و"غالانت" كان قاتما و "مخيفا." ووفقا للمصادر، تركز القلق في الرسالة على تماسك الجيش وفقدان ثقة المدنيين وأولئك الذين يخدمون في الجيش.

أحد الأشياء التي أثارت قلق "الجيش الإسرائيلي" بشكل كبير هي أن شكوك وتردد جنود الاحتياط في عدم الالتزام بالخدمة العسكرية بسبب إجراءات "نتنياهو" لإضعاف القضاء ستزداد حدة وتصبح مهمة في نظام الخدمة الدائمة والنظامية وليس فقط بين الاحتياط المتطوعين.

* * *

تستخدمها لأول مرة: محكمة العدو العليا تدخل المعركة السياسية بـ"أسلحة جديدة"

لأول مرة منذ إنشاء كيان العدو "الإسرائيلي"؛ ستناقش محكمته العليا، إلغاء " سبب المعقولية"، بتشكيل كامل هيئتها المكونة من 15 قاضياً. ولأول مرة، قررت محكمة العدو العليا قبل أيام سحب "قانون أساس" بعد إقراره في الكنيست، واعتُبرت تلك الخطوة غير مسبوقة، وبداية صراع كبير بين حكومة العدو كسلطة تنفيذية، والكنيست (السلطة التشريعية التنفيذية) من جهة، وبين القضاء الذي يعتبر نفسه يتعرض لعملية تصفية وتحول لنظام دكتاتوري. وفي خطوة أطلق عليها (تاريخية) أعلنت المحكمة العليا أنه؛ "ستستمع لجنة موسعة من جميع قضاة المحكمة العليا البالغ عددهم 15 قاضياً برئاسة الرئيسة "إستر حايوت" في 12 سبتمبر / أيلول إلى الالتماسات المقدمة ضد القانون الذي صادقت عليه الكنيست لإلغاء "سبب المعقولية." ويُعد هذا القرار خطوة أخرى وكبيرة تجاه "ائتلاف نتنياهو "وله تأثير على الصراع السياسي "الإسرائيلي"، فيما اعتبر "يولي إدلشتاين" قيام المحكمة العليا بسحب "قانون المعقولية "إعلان حرب طاحنة بين السلطات. وقررت المحكمة العليا تأجيل تنفيذ قانون طبريا الذي اقره "ائتلاف نتنياهو" كي يسمح لأحد أقرباء صديق "نتنياهو" "أريبه درعي" بالترشح لبلدية طبريا،

واعتبر القانون شخصي كونه جاء ليخدم مقرب من "درعي" المقرب من "نتنياهو." اليوم أيضاً قدم الوزير من حزب "ايتمار بن جفير" "إيلي كوهين" قانونًا يُلزم الدبلوماسيين بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة يهودية وديمقراطية"، مما أثار ضجة لدى المعارضة وغيرها.

وعلى خلفية الأزمة السياسية و إعلان جنود وضباط الاحتياط رفضهم التطوع والتدريب في الجيش، عقدت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، جلسة مناقشة حول تأثير ذلك على الجيش، وقال وزير جيش العدو "يوآف غالانت" إن :"الانقسام حول الإصلاح القانوني أضر بالحصانة القومية"، وأضاف "غالانت": "التوترات الداخلية يتم تحليلها ودراستها من قبل عدونا، حاليا لا ضرر على كفاءة الجيش لكن هناك احتمال للضرر على المدى الطويل." كما انتقد أعضاء كنيست من "الليكود" كبار ضباط الجيش في المناقشة المغلقة للجنة الخارجية والدفاع وقالوا: "ما الذي تفهمونه بقانون "سبب المعقولية"؟ لماذا تتدخلون في التشريع؟"، رئيس قسم العمليات قال في جلسة الاستماع المغلقة للجنة الشؤون الخارجية والدفاع" :**ما يحدث يضر بالتماسك داخل الجيش، لأن الجنود ينظرون إلى الطيارين بشكل مختلف."**

وقال رئيس قسم البحوث في شعبة المخابرات العميد "عميت ساعر" في المناقشة: أعداؤنا ينظرون إلى الأزمة عن كثب ويرونها بداية تفكك "إسرائيل"، وأضاف رئيس شعبة الأبحاث في "أمان" لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية والأمن **"إن قدرة إسرائيل على إنشاء تهديد عسكري موثوق به ضد إيران "تقوضت** "بسبب الوضع الداخلي وحالة العلاقات مع الولايات المتحدة."

أما رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، عضو الكنيست "يولي إدلشتاين"، فقال في بداية المناقشة السرية: "خلافا لجميع أنواع المنشورات التي رأيتها في وسائل الإعلام حول حقيقة أننا لا ندعو لعقد اجتماع اللجنة، استمعت اللجنة إلى رئيس الأركان سواء في المناقشة المفتوحة أو في المناقشة المغلقة التي دارت حول موضوع كفاءة الجيش واستعداده" في اللجنة، الآن سنستمع إلى قراءة وزير الجيش وسوف نتأثر كلجنة بما يحدث على الأرض، وأنا واثق من أننا سنواصل الإشراف، كما هو مطلوب منا لمساعدة "الجيش الإسرائيلي" ليكونوا مؤهلين وجاهزين، ويبقى الجمهور هادئا."

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: مأزق متطوعي الاحتياط وجيش العدو

بقلم آرييل هايمان

أظهرت الصور من الكنيست خلال التصويت على قانون "تقليص سبب المعقولية" أن وزير جيش العدو، يركض في محاولة يائسة منه للتوصل إلى اتفاق قبل التصويت، إظهار الرغبة هذا وكذلك وصول رئيس قسم العمليات ورئيس الاستخبارات إلى الكنيست لإجراء محادثات مع أعضاء الكنيست، وكذلك طلب رئيس الأركان لقاء رئيس الوزراء حتى قبل التصويت، لا علاقة له بتهديدات جديدة، جميعهم قلق بخصوص كفاءة الجيش عقب احتجاج جنود الاحتياط وإعلان الكثيرين منهم بإنهاء تطوعهم في خدمة الاحتياط. القلق بالتأكيد في مكانه، إن نظام الاحتياط ويتبعه أنظمة الخدمة الدائمة والإلزامية في خطر كبير، وفي تقديري فإن الخطر على المدى الطويل أكبر ألف مرة من الخطر الكبير الموجود على المدى القصير.

الذين يوقفون تطوعهم هم أولئك المطلوبين للخدمة في الاحتياط بوتيرة عالية، بعضهم لغرض الحفاظ على الكفاءة (على سبيل المثال – الطيارون، ولكن ليس فقط هم) وبعضهم الآخر لغرض الحفاظ على النشاط الروتيني للجيش أو الاستعداد لأحداث قتالية، فالجيش يحتاجهم جميعًا، وعدم امتثالهم للخدمة يضر بكفاءتهم الشخصية ويقلل من أداء الجيش، في حال الوضع الذي سينتهي فيه الحدث الحالي في فترة زمنية قريبة ويعود المحتجون إلى روتين خدمتهم في الاحتياط، ستكون إعادة التأهيل ممكنة، وفي تقديري لن يستغرق وقتًا طويلاً، حتى الآن هذه هي الأخبار الأقل سوءًا.

المشكلة الأكبر هي في المجالات "الضعيفة" لخدمة الاحتياط، فعندما يُسأل جنود الاحتياط بشكل متكرر عن سبب امتثالهم لخدمة الاحتياط، وخاصة في ضوء حقيقة أنهم يشكلون حوالي 1٪ من جميع "مواطني إسرائيل"، يحتل القانون والمثل والوطنية جزءًا صغيرًا من أسباب أو دوافع الخدمة لديهم، يمتثل جنود الاحتياط للخدمة لأنهم يفهمون أهمية المهمة، لأنهم يؤمنون بعدالة الطريق، وقبل كل شيء لأنهم ينتمون إلى عائلة حميمية ومحبة ومعانقة من أصدقائهم الذين ينفذون المهام سويا، في عمل جماعي، تستمر هذه العائلة في النشاط حتى بين فترات خدمة الاحتياط. تجتمع المجموعة وتربي الأطفال معًا وتسافر وتصبح مجموعة دعم للعثور على وظائف وحل المشكلات المالية والطبية، كما يصبح الزوجان بمرور الوقت جزءًا من المجتمع، "قواعد المجموعة" تجعل الجميع يعلم أنه إذا لم يحضر فسيضطر أصدقاؤه إلى الحضور مكانه والقيام بمناوبة أخرى، هذا هو التماسك والضمان المتبادل، بدونهم لا معنى للوحدة ولا معنى للوصول إلى الخدمة.

أظهرت الدراسات أن الجنود يخرجون للهجوم والانقضاض على العدو، وهم يعلمون أنهم قد يصابون، لأن الصديق الذي بجانبهم ينهض للهجوم خلف القائد الذي هو واحد منهم، **الوضع الحالي هو حرفيا تمزيق لوحدات الاحتياط**، وبالتالي، فإن كفاءة نظام الاحتياط تتكون من الكفاءة العملياتية، ولكن ليس أقل وأحيانًا أكثر من القيمة والكفاءة العاطفية والاجتماعية. الصدع الذي يحدث الآن لا يقتصر فقط على نظام الاحتياط، بينما يعلن جنود الاحتياط / "المواطنون" تعليق تطوعهم للخدمة في نظام الخدمة الدائمة ستفرغ الصفوف ببطء، **وفي الخدمة الإلزامية، سينخفض التطوع في وحدات النخبة** (القتالية وغيرها) إذا استمرت العملية، فسوف نفقد أكبر وأهم قوة في "الجيش الإسرائيلي"، نوعية وجودة الأشخاص. ويؤكد "الجيش الإسرائيلي" أن ميزته النسبية تكمن في نوعية مقاتليه وتماسك وحداته وتضامنها، وهذه المزايا يتم تحديها اليوم وإلحاق الأذى بها يقوض أسس الجيش وقدرته على أداء مهامه على المدى القصير، وخاصة على المدى الطويل.

من ناحية، هناك أولئك المؤيدون للاحتجاجات، ولكنهم معارضون لوقف التطوع للخدمة من منطلق الحرص على كفاءة "الجيش الإسرائيلي"، ومن ناحية أخرى أولئك الذين يتوقفون عن التطوع يفهمون مخاطر إلحاق الضرر بـ"الجيش الإسرائيلي" بشكل جيد للغاية، لا أنا ولا غيري يجب أن يعلمهم، إنهم ممزقون داخل أنفسهم ومع أصدقائهم، إذا توقفوا عن التطوع فإن هذه الخطوة ستلحق الضرر بـ"الجيش الإسرائيلي" لكن إذا لم يتوقفوا عن التطوع، فسوف يتصرفون ضد ضميرهم، ومن وجهة نظرهم، سيلحقون الضرر أيضًا بفرصة إحداث تغيير في عملية تسير فيها "دولة إسرائيل" نحو الهاوية.

* * *

الكولونيالية اليهودية" نسخة "الواتساب".. إرهاب المستوطنين في تزايد

في يوم السبت، الساعة 14:24 ظهرت رسالة في "الواتساب" كتب فيها: "قرية بورين تتعرض لهجوم من قبل عصابات المستوطنين.. أثناء محاولة السكان إطفاء الحرائق (التي أشعلها المستوطنون) تم الاعتداء عليهم، فيلم الفيديو لمنظمة "يش دين" أرفق لتقرير "جاكي خوري" الذي ظهر فيه خمسة شباب ملثمين بطريقة المستوطنين وهم يخرجون من حقل زيتون، كان يتصاعد الدخان منه، وصعدوا إلى قمة الجبل تجاه مستوطنة "يتسهار"، حسبما قال سكان بورين، "الواتساب" نشر صورة لقطعة بستان تشتعل فيها نار قوية، وفيديو ظهر فيه صوت شخص وهو يلهث ويصف ما يراه: أربعة شباب، ملثمين كما قلنا ينزلون نحو من يحاولون إطفاء الحريق.

الصور ظهرت في مجموعة "الواتساب" باسم "توثيق اعتداءات المستوطنين، ظهر فيها هاذين التقريرين الصوتيين "للمرة الثانية خلال بضع ساعات المستوطنون يعتدون على أبو عامر في أطراف قرية تقوع" و"المستوطنون يتجولون بين بيوت السكان في منطقة عرب الكعابنة (المعرجات) التي تقع شمال غرب اريحا، صباح اليوم."

فيديو نشر في اليوم نفسه وفي القرية نفسها ظهرت فيه أربع مجندات مسلحات يقفن قرب الجدار، ثلاثة منهن كن يصرخن على فلسطيني "هي هي، اسكت، أغلق فمك" وأصوات غير واضحة. وراءهن كان يقف يهودي يرتدي قبعة كبيرة وقميص بلون أبيض "لباس ديني" تتدلى منه خيطان ومسلح ببندقية. هو لم ينبس بكلمة، قطيع أغنام كان خلفه ليسمع "صرخات بالعربية اخرجوا إلى الخارج." والمشهد غير واضح، لكن لغة الجسد وصراخ المجندات وصمت اليهودي المسلح تقول كل شيء: ها هو السيد، يوجد من مهمتهن حمايته، والفلسطينيون هم إزعاج يجب التخلص منه.

أحد سكان عرب الكعابنة شرح لي ما حدث: مستوطنون من بؤرة استيطانية عنيفة قريبة قاموا بإرسال قطيعهم إلى القرية البدوية كي يمكنهم الادعاء بأنه سرق، وفي أعقاب ذلك يقتحموا القرية بحماية الجيش.

السكان صمموا على أن يصدوا بأجسادهم المستوطنين، وأن يُبعدوا القطيع الذي لم تتم دعوته، هذه إحدى الخدع في سلسلة الاستفزازات اليومية التي بسببها أصبح الرعاة الفلسطينيون لا يخرجون قطعانهم إلى الرعي، هكذا بحيل من المستوطنين والجنود الذين يقومون بحمايتهم فقد اضطر عدد من الرعاة إلى ترك بيوتهم في السنتين – الثلاث سنوات الأخيرة.

في كل يوم تنشر تقريبا في مجموعة "الواتساب" خمسة تقارير مشابهة، تكون مرفقة أحيانا بتوثيق عمليات هدم لمبانٍ ولآبار مياه تنفذها "الإدارة المدنية"، هذا بث حي للتقدم الائتلافي الاستيطاني اليهودي والهجوم المخطط خطوة خطوة، والذي هدفه مواصلة طرد الفلسطينيين من أراضيهم. ومقابل كل هجوم يصل إلى وسائل الإعلام بسبب سقوط ضحايا في الأرواح وخسائر في الممتلكات، هناك عشرات الهجمات التي هي مجرد استفزازات يومية وتصل إلى "الواتساب"، هذا البث المباشر والمستمر يوضح بشكل مؤلم عجز الذين يعارضون إرهاب الدولة والمراسلات الصحفيات اللواتي يردن التحقيق في كل قضية، لكن بدون نجاح في التحقيق في كل حالة. ويوضح أيضا ضياع القيادة الفلسطينية التي تواصل التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، لكنها لا تقوم بحماية أبناء شعبها من المعتدين.

* * *

N12: التطبيع مع السعودية هدف مهم.. لكن ليس بأي ثمن

بقلم مائير بن شبات

قد يكون هناك تقدم طريق الاتفاق بين "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية، هكذا اختار الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لوصف وضع المحادثات التي تجريها الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة، وقال "بايدن" ذلك في مؤتمر المانحين لحملة الانتخابات الرئاسية 2024. كخلفية للتفاؤل الحذر الذي أذاعه، هناك اتصالات حديثة أجراها "جيك سوليفان" مستشار الأمن القومي الأمريكي مع المسؤولين السعوديين في جدة. ومنذ صعود "إدارة بايدن" لم تكن هناك إنجازات حقيقية في مجال التطبيع، صحيح أنهم في واشنطن أعربوا عن رغبة صريحة في استمرار زخم الاتفاقات، لكن النتائج كانت ضعيفة.

لم تتسع دائرة الدول الشريكة في الاتفاقيات وكان التقدم في العلاقات بشكل رئيسي في القنوات الثنائية التي تم تمهيدها في عهد الإدارة السابقة، وبغض النظر عن "قمة النقب"، التي كانت أهميتها الأساسية في إجرائها، هناك لم يتم تسجيل مبادرات ومشاريع مدنية كبيرة في شراكة واسعة من دول الاتفاقية.

لم يتم الانتهاء من اتفاق إقامة علاقات مع السودان الذي يخيم عليه حالياً الحرب الأهلية، حتى مع المغرب – الذي وصلت العلاقات معه إلى مناطق لا يمكننا إلا أن نحلم بها – لم يتم رفع مستوى البعثات بعد، فالزخم المتوقع في العلاقات معها سوف يُعزى فقط إلى ميزة الخطوة التي اتخذتها "إسرائيل" الأسبوع الماضي، بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء. لذلك لا تستطيع "إدارة بايدن" تقديم إيصالات حول عمل حقيقي وفعلي، بشأن موضوع اتفاقيات السلام، رغم ذلك لا ينبغي التشكيك في صدق تصريحاتها حول طموحها بتأسيس التطبيع بين السعودية و"إسرائيل."

مثل هذا الإنجاز سيُنسب إلى الرئيس شخصياً، وسيساعده سياسياً في الفترة التي تسبق الانتخابات، وسيقلل من الانتقادات الموجهة إليه لتخليه عن شؤون الشرق الأوسط، وسيعطي مضموناً حقيقياً لالتزامه بمواصلة الزخم الذي أوجدته "اتفاقيات إبراهام"، وسيوفر له أدوات لتحقيق أهداف مهمة أخرى مثل القضية الفلسطينية.

سيتمكن **البيت الأبيض** من تقديم هذه الخطوة كخطوة حقيقية في إبعاد **المملكة العربية السعودية** عن **الصين** (أو على الأقل في وقف اتجاه التقارب بينهما) وفي خلق جبهة مشتركة بين دول **الشرق الأوسط** ضد **إيران**، ومع ذلك، لن يكون من السهل تخطي العديد من العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف، في حين أن الوقت المتاح لـ "بايدن" للقيام بذلك والاستمتاع به قبل الانتخابات ليس طويلاً.

ستشكل المطالب التي يقدمها السعوديون مقابل التطبيع مع "إسرائيل" تحديات لـ "نتنياهو" في ثلاث قضايا رئيسية:

- **التحدي الأول** :منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط في ضوء رغبة البيت الملكي امتلاك قدرة نووية مدنية مع مراقبة محدودة.
- **التحدي الثاني** :الحفاظ على التفوق النوعي لـ "إسرائيل" في مواجهة رغبة المملكة العربية السعودية في تجهيز نفسها بأسلحة متطورة (ورغبة الولايات المتحدة، في الترويج لصفقات مبيعات أسلحة كبيرة).

- **التحدي الثالث**" :حماية المصالح الأمنية الإسرائيلية" في الساحة الفلسطينية (ومن وجهة نظر نتنياهو أيضاً سلامة الائتلاف) في مواجهة مطالب البيت الملكي في الرياض بإحراز تقدم مهم في القضية الفلسطينية، يمكن الافتراض أن الأمريكيين سوف يرون ذلك على أنه قوة ضغط لانتزاع تنازلات كبيرة من "إسرائيل" لصالح الفلسطينيين.

من وجهة نظر "إسرائيل"، فإن التطبيع مع السعودية هدف مهم يجب تحقيقه، لكن ليس بأي ثمن

يجب أن نتذكر أن تطبيع العلاقات "الإسرائيلية" السعودية يصب أيضاً في مصلحة واشنطن والرياض، وليس فقط تل أبيب، يجب عدم الموافقة على التنازلات في الملف الإيراني، أو التنازلات بشأن الانتشار النووي في الشرق الأوسط، أو التنازلات ذات الأهمية الأمنية على الساحة الفلسطينية، الأثمان في هذه المجالات الثلاثة مرتفعة للغاية، حتى بالنسبة لهذا الإنجاز

* * *

يديعوت : النووي السعودي: ضغط نتنياهو وتخوف جهاز الأمن

بقلم رونين بيرغمان

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

حاولت مجموعة من الخبراء في الأسابيع الأخيرة ان تصب بعض الضوء على أحد الالغاز الكبرى في تاريخ السلاح النووي. وقد فعلت هذا بالتوازي، وليس بلا صلة، مع تيار الانباء المتصاعد في ان ما يبدو سطحيا متعذرا، وبالتأكيد في هذا الوقت – التطبيع في العلاقات بين إسرائيل والسعودية والذي سيغير وجه الشرق الأوسط – ممكن بالذات. يتعلق هذا اللغز بعدد غير صغير من الانباء، بعضها من مصدر غير واضح، بعضها قد يكون خيال شرق اوسطي، جاءت بعناد على مدى السنين بان مشروع النووي الباكستاني لم ينشأ هكذا من العدم بل نبت على خلفية تعاون بين اسلام اباد والبلاط الملكي في الرياض. وحسب الانباء، فان السعودية هي التي مولت الكلفة الهائلة للمشروع النووي الباكستاني السري وهذا التمويل أنقذ المشروع وقبع في أساس نجاحه. لكن لا توجد هدايا بالمجان. فقد فعل السعوديون هذا مقابل وعد باكستاني بان ينقلوا قسما على الأقل من ترسانتهم إليهم اذا ما وعندما يحتاجون. هذه المسألة تتعلق بمسألة المسائل بالنسبة لصفقة محتملة مع الرياض – فلماذا تصر هذه على أن تدرج فيها تخصيب نووي على الأراضي السعودية. يدعي السعوديون بأنهم يريدون ان يحققوا الطاقة الكامنة في كمية اليورانيوم الهائلة تحت الأرض في بلادهم أو بكلمات أخرى – ان يجنوا المال من هذا اذ يصبحون عنصرا مؤثرا في العالم. إضافة الى ذلك يقول السعوديون انهم يسعون لان يبدأوا بإنتاج الطاقة من مصادر نووية أيضا اعدادا لأنفسهم لليوم الذي ينتهي فيه النفط. بشكل جزئي على الأقل كانت هذه معاذير إيران حين بدأت بتطوير النووي، وثمة خبراء كبار في الموضوع في إسرائيل اقتنعوا من التعليلات السعودية مثلما اقتنعوا في حينه بتعليلات إيران.

في السطر الأخير – ليس للسعودية سلاح نووي او مشروع نووي مستقل، لكن توجد غير قليل من الأدلة على أنها بالتأكيد تفكر وتعمل بشكل مصمم وسري في هذا المجال ويحتمل أن يكون هذا أساسا انطلاقا من الخوف من النووي الإيراني.

وأعربت محافل رفيعة المستوى في جهاز الامن عن مخاوفها من أن يكون نتنياهو، المعني جدا جدا لمعاهدة سلام مع الرياض كفيل بان يوافق على دائرة الوقود النووي على الأراضي السعودية رغم أن الاعتراض على ذلك كان لسنوات طويلة جزءا مركزيا من سياسة إسرائيل.

ان التوقيع على اتفاق سلام مع السعودية سيساعد الامن القومي في الصراع ضد إيران، لكنه سيضر بالأمن القومي الإسرائيلي. أحد المحافل العليا في جهاز الامن قال أمس ان توقيع اتفاق سلام مع السعودية برعاية الولايات المتحدة هو التفافة حدوة حصان يمكنها أن تغير الواقع السياسي في إسرائيل. "أخشى ان لقاء مثل هذا الإنجاز سيكون نتنياهو مستعدا لان يدفع تقريبا كل ثمن ويولي أهمية اقل للمخاطر الجسيمة التي تنشأ عن التخصيب. صحيح انهم يقولون اليوم ان هذا تخصيب برقابة أمريكية، ولكن من يضمن لنا الا يتغير غدا النظام هناك، او ان يقرر الحاكم المتقلب طرد الأمريكيين؟."

ان موافقة إسرائيلية على التخصيب في السعودية ستكون بالضبط النقيض لسياسة إسرائيل طويلة السنين وبموجبها يجب عمل كل شيء لأجل منع كل دولة في الشرق الأوسط من ان تكون ذات قدرات تخصيب. بعض من هذه الدول غير مستقرة والحكم فيها كفيل بان ينتقل الى محافل متطرفة، كما كان يدعي مسؤولون إسرائيليون كبار منذ عقود.

الموافقة للسعودية ستجلب بشكل شبه تلقائي دولا أخرى، مثل مصر لتبدأ بالسير في المسار إياه. لقد اقام نتنياهو فريقا صغيرا وسريا يعالج الموضوع: الوزير رون ديرمر، رئيس هيئة الامن القومي تساحي هنغبي؛ وجيل رايخ نائب هنغبي، كبير سابق في منظومة النووي الإسرائيلي. يعمل هذا الفريق مع نتنياهو، بينما أجزاء كبيرة جدا من اسرة الاستخبارات وجهاز الامن غير مطلعين على ما يجري. موظفان كبيران يدعيان بان نتنياهو يبعد عن هذا الموضوع باقي جهاز الامن بل وبعض من الوزراء في الكابينت.

وحسب مصدر أمني يعرف المؤسسة النووية في الدولة، فانه هو ونظراؤه سأله مؤخرا مسؤولون كبار عن رأيهم في إمكانية التخصيب في السعودية. وكان جوابهم مثلما هو دوما، اعتراض شديد – تسريع لسباق سلاح نووي في الشرق الأوسط، وكذا خطر أن تقع عناصر نووية في اياد معادية في حالة تغيير سياسي في السعودية.

وقال محافل إسرائيلي رفيع المستوى مطلع على تفاصيل المحادثات التي تجريها إسرائيل والولايات المتحدة في الموضوع ان إسرائيل حاليا لا تجري مفاوضات على شروط الصفقة بل تعتمد فقط على وعد امريكي بشفافية كاملة واطلاعات جارية عما يجري في المحادثات. يقول الموظف ان إسرائيل لم تغير سياستها بالنسبة للتخصيب في كل دول الشرق الأوسط، مثل سياستها تجاه إيران. من جهة أخرى قال الموظف ان إسرائيل ستنتظر التسوية التي تتوصل اليها الولايات المتحدة مع السعودية، انطلاقا من المعرفة بان الولايات المتحدة تأخذ بالحسبان امن دولة إسرائيل، وعندها تفحص التسوية. إذا كان ما يكفي من الثقة في الا يتحول المشروع النووي الى عسكري، فان إسرائيل لن تكون حجر عثرة امامه.

مع سماع ذلك، يقول أحد المسؤولين في جهاز الامن ان هذه وضعية خطيرة حتى في هذه المرحلة يجب أن ينطلق صوت رؤساء لجنة الطاقة الذرية والجيش الإسرائيلي ورسالتهم القلقة يجب أن تنقل الى الأمريكيين.

وقد تعقد الامر أكثر في ضوء عودة المسألة الفلسطينية الى الساحة. وحسب ما نشر في "نيويورك تايمز" امس فان موظفين إسرائيليين التقوا مؤخرا مع نظرائهم الأمريكيين اخذوا الانطباع بان في واشنطن وفي الرياض يعتقدون بانه لن يكون ممكنا بلورة الصفقة دون تقدم ذي مغزى في الموضوع الفلسطيني. في محيط نتنياهو يدعون انهم لم يسمعوا عن مطلب سعودي في الموضوع الفلسطيني. وقال موظف إسرائيلي مطلع على المحادثات الإسرائيلية الامريكية في هذا الموضوع انه حاليا لا تجري إسرائيل مفاوضات على شروط الصفقة بل فقط تعتمد على وعد امريكي بشفافية كاملة واطلاعات جارية عما يجري في المحادثات. وأضاف بان الولايات المتحدة لم تعكس ابدا أي مطلب سعودي في الموضوع الفلسطيني، وانه إذا ما جاء مطلب كهذا فانه سيأتي من جانب الولايات المتحدة وبرأيه سيكون رمزيا فقط.

مشكوك جدا أن تقر الحكومة بتركيبتها الحالية تنازلات ذات مغزى للفلسطينيين. ائتلاف نتنياهو، فان أحزابا تعارض بشدة كل تنازل كهذا قادرة، باحتمالية عالية، على أن تفكك الحكومة إذا ما وصل اقتراح كهذا الى البحث. الفحص الذي أجرته محافل أمريكية حول حكومة وحدة في وضعية كهذه بين انه في كل حال لن يدخل لبيد وغانتس الى الحكومة مع نتنياهو لكنهما كفيلان ربما ان يدعما الاتفاق من الخارج. وكما أسلفنا فان قادة المعارضة يرفضون بكل حزم الانضمام الى أي حكومة يقودها نتنياهو، لكن في المحادثات التي أجرتها محافل في المعارضة طرح السؤال – هل سيواظبون على رفضهم حتى مع إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة وربما حتى طلب صريح من الرئيس بايدن للانضمام الى حكومة نتنياهو لأجل السماح بالصفقة. الجواب الذي اعطي للمحافل الامريكية كان مشابها: المعارضة كفيلة بان تدعم الاتفاق من الخارج لكنها لن تنضم الى نتنياهو باي حال.

* * *

قراءة إسرائيلية بالتطبيع مع السعودية.. "عقبات وأهداف مرتقبة"

ترجمة: عدنان أبو عامر وأحمد صقر. عربي21

يواصل الكتاب الإسرائيليون مناقشة مسار تطبيع العلاقات المرتقب مع السعودية، في ظل جهود أمريكية مبذولة لإنجاح الاتفاق. وبحسب محافل إسرائيلية، فإن قائمة مطالب المملكة من الأمريكيين طويلة ومهمة، رغم أن اتفاق التطبيع مع المملكة ودول أخرى في العالم الإسلامي سيعطي شرعية أكبر لعلاقاتها مع دولة الاحتلال، بزعم أن السعودية لديها مصلحة بتحسين العلاقات، لكن كل ذلك يستدعي من دولة الاحتلال التمسك بجملة من المسائل، وعدم التخلي عنها.

اتفاق قبل الخريف ومطالب عديدة

يوئيل غوزانسكي، الباحث بقضايا الخليج في معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب، ذكر أن "إدارة الرئيس بايدن وضعت لنفسها هدفًا طموحًا إلى حد ما، وهو تحقيق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، والنية على ما يبدو هي التوصل إليه قرب فصل الخريف، قبل الدخول في الحملة الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة." فيما حدد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ذات الهدف في أول اجتماع لحكومته الحالية، لأن لديه مصلحة واضحة بتعزيز العلاقات مع المملكة، وإبرازها، لكونها الدولة العربية الرائدة اليوم، وبسبب مكانتها "حارسة الأماكن المقدسة للإسلام."

وأضاف في مقال نشرته القناة 12أن "التقديرات الاسرائيلية تشير إلى أن اتفاقًا مع السعودية سيمنح دولًا أخرى في العالم الإسلامي، مثل إندونيسيا، شرعية أكبر، وإن لم تكن مطلقة، لإقامة علاقات مع إسرائيل، ما يطرح تساؤلات حول ما الذي ستكسبه السعودية من الاتفاق، وتحديدا من الولايات المتحدة، رغم أن العلاقات المستقبلية بين المملكة وإسرائيل التي ستكون قائمة، ستختلف عن نموذج باقي اتفاقيات التطبيع مع الدول الأخرى، وستتقدم العملية بوتيرة أبطأ، ومعايير مختلفة عن سواها مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين، في ظل الحساسيات المحددة والخصائص الفريدة للمملكة."

وأشار إلى أن "السعوديين يجرون منذ فترة محادثات مع الأمريكيين بشأن مطالبهم من الولايات المتحدة مقابل التحرك تجاه إسرائيل، وتشمل ضمانات أمنية أمريكية، والتوصل لاتفاقية دفاع رسمية بينهما، يريدونها بشدة، كما قدموا للإدارة "قائمة تسوق" للأسلحة الأمريكية المتقدمة، تشمل الطائرة المقاتلة المتقدمة إف35، ومساعدة أمريكية بإنشاء بنية تحتية نووية مدنية تتضمن القدرة على تخصيب اليورانيوم، ولا مانع لتل أبيب من اتفاق دفاعي بين واشنطن والرياض، بل إن لديها مصلحة بأمن المملكة، وزيادة الالتزام الأمريكي ببناء تحالفها في المنطقة." وأوضح أنه "فيما يتعلق بتوريد الأسلحة الأمريكية المتطورة للسعودية، على إسرائيل التأكد أنه ليس تآكلًا حقيقيًا لميزتها العسكرية النوعية، ولمواجهة أي ضرر عليها أن تطلب ترقية لقدراتها، وهي القضية الأكثر حساسية، فدخول السعودية للنادي النووي ليس هيّناً، وله تداعيات بعيدة المدى على توسع الانتشار النووي في المنطقة، ولو كان مدنياً وبإشراف أمريكي، فقد تطالب دول أخرى بذات القدرة، وحتى من تخلت عن هذه القدرة، مقابل المساعدة في المجال النووي، كالإمارات، كما أن للسعوديين ماضيا إشكاليا في المجالات النووية والصاروخية، ويمكنهم تأميم مصنع التخصيب المشترك كما فعلوا في الماضي مع شركة أرامكو." وأشار إلى أن "المطالب السياسية السعودية لإنجاز التطبيع تتعلق بتحقيق تقدم ما على صعيد القضية الفلسطينية، لأنها لا تزال مركزية لقدرتها على المضي قدمًا، وكسب الشرعية العربية والإسلامية لخطوتها التطبيعية، وعلى عكس ما تأمله إسرائيل، سيطالب السعوديون بخطوات عملية لصالح الفلسطينيين، لكنها ستواجه صعوبة بذلك بتشكيل الحكومة الحالية."

ألغام تعترض التطبيع

بدورها، استبعدت صحيفة "هآرتس" ما يشاع عن قرب التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مع السعودية. وأوضحت "هآرتس" في تقرير أعده أمير تيفون، أن "العناوين في الصحف الإسرائيلية بالغت في الخيال مؤخرا، بعد ما نشر عن الاتصالات لاتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية."

رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وعد بإقامة خط قطار بين "إسرائيل" والسعودية، وهو وعد -بحسب الصحيفة- "استقبل بالضحك على خلفية صعوبات الأداء اليومي لقطار إسرائيل، الذي يجد صعوبة في ربط بئر السبع وحيفا مع تل أبيب في أيام معينة." وذكرت أنه "في عالم الواقع، وقع حدث نهاية الأسبوع يعطي صورة أكثر واقعية للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي في هذه الأيام، وزير الخارجية إيلي كوهين، بعد جهد كبير، كان من المفترض أن يسافر إلى البحرين، وهي زيارة تمتعت بأولوية كبيرة لدى وزارة الخارجية، وبعد اقتحام الوزير إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى، تأجلت زيارة كوهين، وسبق أيضا أن أحبطت زيارة نتنياهو للإمارات بسبب بن غفير، وإلى الآن لم يتم تحديد موعد بديل." وقالت الصحيفة: "هذه القصة تفسر بشكل جيد؛ لماذا المنشورات الأخيرة في موضوع السعودية أكدت على أن التشكيلة اليمينية المتطرفة لائتلاف نتنياهو هي لغم، في واشنطن يعتقدون أن السعودية ستجد صعوبة في الإعلان عن اختراقة تاريخية أمام إسرائيل، في الوقت الذي

فيه الدول المجاورة لها، التي سبق ووقعت على اتفاقات مع اسرائيل في 2020، تجد صعوبة حتى في استضافة نتنياهو ووزير خارجيته." وأشارت إلى أن "الإدارة الأمريكية سبق أن حذرت نتنياهو من أن البناء الاستيطاني والتصريحات المتطرفة لعدد من وزرائه تضر بإمكانية توسيع دائرة التطبيع، ومثال أولي على ذلك؛ إلغاء لقاء "منتدى النقب"، الذي كان من المفروض أن يعقد في المغرب الشهر الماضي، وتشارك فيه الولايات المتحدة، والمغرب، ومصر، والإمارات، والبحرين وإسرائيل." ونوهت "هآرتس" بأن "العديد من التصريحات الرسمية السعودية تؤكد طوال الوقت على الحاجة إلى التقدم في الساحة الفلسطينية، وحتى لو تعلق الأمر فقط بضريبة كلامية، للسعودية والإدارة الأمريكية، يوجد سبب آخر للتصميم على القضية الفلسطينية، وهو مرتبط بإجراءات المصادقة على أي اتفاق مستقبلي في الكونغرس الأمريكي"

تخوف من ابن سلمان ونتنياهو

ونبهت الصحيفة بأن "الخوف الأكبر في الإدارة الأمريكية وفي المملكة، يأتي من معارضة حازمة للسيناتورات في الحزب الديمقراطي الأمريكي لاتفاق في إطاره تعطي واشنطن هدية دبلوماسية لشخصين مكروهين بشكل خاص على قاعدة الديمقراطيين، نتنياهو وولي العهد السعودي محمد بن سلمان؛ فالأول يعتبر التطبيع مع السعودية حبل نجاة من الأزمة الكبيرة التي خلقتها حكومته في الأشهر الأخيرة داخل إسرائيل؛ والثاني، قدم للإدارة الأمريكية قائمة طلبات غير مسبوقة تشمل اتفاق دفاع مشترك ودعما أمريكيا لبرنامج نووي (مدني) في السعودية." وتابعت: "لتليين انتقاد الحزب الديمقراطي، تعتقد الإدارة أن أي اتفاق يجب أن يشمل عنصرا فلسطينيا مهما، عنصرا تجد الحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة نتنياهو صعوبة في الموافقة عليه، والسيناريو المتخيل للكاتب الكبير توماس فريدمان عن انضمام غانتس ولابيد لحكومة نتنياهو، يبدو أنه رأي شخصي له." ولفتت "هآرتس"، إلى أن "أي تقدم في هذا الموضوع يحتاج إلى أشهر من العمل؛ طلبات الرياض من واشنطن ضخمة، وبعضها يثير التخوفات في جهاز الأمن الإسرائيلي"، منوهة بأن "القطار السعودي يمكن أن ينطلق في نهاية المطاف، لكن في هذه الأثناء على الأقل الاتصالات ما زالت تنشغل بمرحلة إقامة المحطة."

صورة غامضة

بدوره، أوضح السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة مايكل أورن، في مقاله بصحيفة "إسرائيل اليوم"، أن "النظر في الوضع الحزبي والسياسي في إسرائيل يكشف عن صورة غامضة للغاية." وقال: "في أمريكا عشية انتخابات 2024، يجد الرئيس جو بايدن نفسه في وضع سياسي داخلي متردٍ، ويحتاج أن يتصدى لآثار محكمة الفساد لابنه، كما أن دعمه لأوكرانيا يبعث على اعتراض متزايد بين الجمهوريين، وفي الشرق الأوسط أدارت السعودية له الظهر، وتوجهت إلى الصين لتتوسط بينها وبين إيران، وعليه، بايدن بحاجة إلى إنجاز سياسي مبهر." ورأى أن "مثل هذا الإنجاز كفيل بأن يأتي في شكل إقامة علاقات بين السعودية وإسرائيل، وتغيير جوهري في الشرق الأوسط، وبحسب الرئيس، فقد تحقق تقدم ذو مغزى نحو إمكانية أن تخرج هذه المبادرة حقا إلى حيز الفعل بالمدى الزمني المنظور."

* * *

هنغبي: طريق تطبيع العلاقات مع السعودية لا يزال طويلا

ترجمة: : محمد محسن وتد. موقع عرب 48

يسعى مسؤولون أميركيون منذ شهور للتوصل إلى اتفاق، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إنه سيكون خطوة كبيرة نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، لكن الرياض أشارت إلى أن الأمر مرهون بإقامة دولة فلسطينية.

قال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، إن الطريق "لا يزال طويلا" لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، في وقت تسعى الإدارة الأميركية للتوصل إلى اتفاق بين تل أبيب والرياض التي اشترطت التطبيع بتلبية المطالب الفلسطينية أولا بإقامة دولة فلسطينية. ويسعى مسؤولون أميركيون منذ شهور للتوصل إلى اتفاق، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إنه سيكون خطوة كبيرة نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، لكن الرياض أشارت إلى أن الأمر مرهون بإقامة دولة فلسطينية. وأرسل الرئيس الأميركي جو بايدن الأسبوع الماضي مستشاره للأمن القومي إلى الرياض لمناقشة اتفاق محتمل، وقال "هناك تقارب ربما يكون جاريا."

وقال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي في تصريحات للإذاعة الإسرائيلية الرسمية "كان": "يمكنني أن أتفق مع ما صرح به رئيس الولايات المتحدة في مقابلة قبل أيام قليلة، عندما قال إن الطريق لا يزال طويلا، لكنه يعتقد أن من الممكن إحراز تقدم." وأضاف هنغبي أن إسرائيل غير منخرطة في المباحثات الأميركية السعودية. وأضاف "أستطيع القول إن إسرائيل لن ترضخ لأي شيء من شأنه أن يقوض أمنها."

وردا على سؤال عما إذا كان ذلك يشمل إقامة الرياض لبرنامج نووي مدني على أراضيها، قال هنغبي إن هذا ليس بحاجة لموافقة إسرائيل. وأضاف "عشرات الدول تدير مشروعات نووية مدنية، وتحاول توليد الطاقة من خلال الجهود النووية، لا يشكل هذا خطرا عليها أو على جيرانها."

فكرة تعزيز العلاقات الإسرائيلية السعودية رسميا مطروحة للنقاش منذ أن منح السعوديون موافقتهم الضمنية على تطبيع الإمارات والبحرين للعلاقات مع إسرائيل في 2020. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، للقناة 12 الإسرائيلية إن "إسرائيل أقرب الآن من أي وقت مضى من إبرام اتفاق سلام مع السعودية"، مضيفا أنه يتوقع الإعلان عن الاتفاق بحلول مارس/ آذار المقبل قبل الانتخابات الأميركية المقررة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024. وأشار كوهين إلى أن اتفاقات التطبيع التي أبرمتها إسرائيل مع بعض الدول العربية في وقت سابق قائلا إن سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين "لا تشكل عقبة أمام السلام."

لكن عضوة في أحد الأحزاب بحكومة نتنياهو اليمينية المتشددة رفضت تقديم أي تنازلات للفلسطينيين، في إطار اتفاق لتطبيع العلاقات مع السعودية. وقالت وزيرة "المهام الوطنية" أوريت ستروك "لن نوافق بالتأكيد على شيء كهذا". وقالت ستروك في تصريحات للإذاعة الإسرائيلية الرسمية "سئمنا من التنازلات. سئمنا من تجميد المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)."

ولم يتضح ما إذا كانت تصريحات ستروك تمثل حزبها "الصهيونية الدينية"، ومن شأن مثل هذا الموقف أن يشكل عقبة سياسية أمام نتنياهو، الذي يعتبر تطبيع العلاقات مع السعودية هدفا رئيسيا لسياسة بلاده الخارجية. وتكررت التصريحات نفسها من جانب رئيس حزب آخر بالحكومة، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، الذي يرأس حزب "عوتسما

يهوديت"، وقال لإذاعة الجيش إنه ليس لديه ما يمنع إبرام اتفاقات دبلوماسية مع الدول العربية. وأضاف "لكن إذا تضمن هذا الاتفاق تنازلات لصالح السلطة الفلسطينية، أو تنازلات عن الأراضي أو تسليحا للسلطة أو منح... سلطة للإرهابيين فإنني أعترض بالتأكيد."

* * *